

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٦

الأربعاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جينغا (رومانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ تقرر ذلك.

برنامج العمل

البنود من ٩٣ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كان من المقرر أن تستمع اللجنة اليوم إلى إحاطة يقدمها سعادة السيد جان كلود برونيه، السفير المتجول لفرنسا، بشأن التهديدات الإجرامية العابرة للحدود ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بصفته رئيساً لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. بيد أنني أبلغت بأن السفير برونيه لم يتمكن من الانضمام إلينا اليوم بسبب طارئة أُسرية. وقد طلب من سعادة السيد يان هوانغ، سفير فرنسا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نواصل عملنا، أود أن أتشاور مع اللجنة بشأن مسألة بالغة الأهمية. بالأمس تلقيت رسالة من الممثل الدائم للكاميرون يحيل بها مشروع القرار A/C.1/73/L.69، المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا". وأبلغني السفير بأن مشروع القرار قدم بعد الموعد النهائي بسبب المشاورات المطولة في المنطقة، بما في ذلك في العواصم.

وبالنظر إلى الظروف الاستثنائية للتأخر في تقديم مشروع القرار وأهميته في تعزيز جدول أعمال نزع السلاح الدولي، هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على قبول مشروع القرار في الوقت الحاضر، بحيث يكون متاحاً لاتخاذ قرار بشأنه في مرحلة البت من عمل اللجنة؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org), وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1833778 (A)



”إن برنامج العمل، إلى جانب الصك الدولي للتعقب الذي يكمله، هما أداتان أساسيتان لتحديد الأسلحة التقليدية وتحقيق السلام والأمن الدوليين، في الوقت الذي يتم فيه تداول أكثر من ٩٠٠ مليون من قطع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت الذي تقتل فيه هذه الأسلحة ٥٠٠ ٠٠٠ ضحية كل عام. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينتهك الحظر الدولي على هذه الأسلحة. وتسهم هذه الأسلحة في زعزعة استقرار المجتمعات، وإطالة أمد النزاعات، وعرقلة التنمية، وهي لا تسبب تفاقم آفة الجريمة المنظمة فحسب، بل تغذي الإرهاب أيضاً. وقد شهدت فرنسا ذلك مباشرة، مثلها مثل الدول الأخرى، في شكل الهجمات التي ارتكبت على أراضيها في كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

”وقد أولت فرنسا، بالنظر إلى المدى الكامل لمسؤوليتها، الأولوية بمجرد تعيينها رئيساً للمؤتمر المعني ببرنامج العمل، لتعبئة المجتمع الدولي بأكمله والجهات الفاعلة ذات الصلة للعمل على إنجاح مؤتمر الاستعراض. وعلى الصعيد الوطني، شكّل هذا الالتزام جزءاً من استراتيجية لتعزيز مكافحة الاتجار بالأسلحة التقليدية، أسفرت عن اتخاذ العديد من تدابير التعاون، التي سأذكر واحدة منها فقط - وهي مبادرة التنسيق الفرنسية - الألمانية في منطقة غرب البلقان.

”وقد عكس ذلك الالتزام أيضاً الجهود المخلصة التي يبذلها بلدنا في سبيل تعددية الأطراف بوصفها وسيلة للعمل من أجل السلام. وكما تعلم اللجنة، فإن برنامج العمل هو الصك العالمي الوحيد القائم على توافق الآراء الذي يحوز القدرة على تحديد السبل المشتركة للتصدي

لدى مؤتمر نزع السلاح، أن يتلو إحاطته. وأنا متأكد من أن اللجنة بأكملها تشاركني في الإعجاب عن عميق تعاطفها مع السفير برونيه. إن أفكارنا وصلواتنا تنصرف له ولعائلته في هذا الوقت العصيب.

وبعد الإحاطة التي يقدمها السفير هوانغ، ستحول اللجنة اجتماعها إلى اجتماع غير رسمي لإتاحة الفرصة للوفود للإدلاء بتعليقاتها، غير أنه لن تطرح أسئلة، لأن السفير برونيه ليس هنا للإجابة عليها. ومن ثم، ستستمع اللجنة إلى المتحدثين الـ ٢٢ الباقين ضمن مجموعة ”أسلحة الدمار الشامل الأخرى“ ثم تواصل مناقشتها حول مجموعة ”الفضاء الخارجي (الجوانب المتعلقة بنزع السلاح)“.

وعند الظهر، وفقاً للقرار الذي اتخذته اللجنة بالأمس (انظر A/C.1/73/PV.15)، سنبداً في الاستماع إلى بيانات في إطار مجموعة ”الأسلحة التقليدية“، مع إعطاء الأولوية للمندوبين غير المقيمين في نيويورك، وبطبيعة الحال، لبيانات المجموعات.

أرحب الآن ترحيباً حاراً بالسفير هوانغ وأعطيته الكلمة.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعترف بالنيابة عن السيد جان كلود برونيه، الذي اضطر مساء أمس إلى إلغاء رحلته إلى نيويورك لأسباب شخصية. وقد طلب مني أن أحل محله، ويسرني أن أفعل ذلك. ولذلك فسأقرأ نيابة عنه الإحاطة التي أعدها لاجتماعنا هذا الصباح.

”يسر فرنسا أن تقدم إلى اللجنة الأولى تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ حزيران/يونيو.

(A/CONF./192/2018/RC/3، المرفق)، تضمنت إعلاناً سياسياً وخطتين تنفيذيتين تتعلقان ببرنامج العمل والصك الدولي للتعقب، فضلاً عن فرع مخصص لتعزيز التعاون الدولي الكافي والفعال والمستدام. وأخيراً، أقرّ المؤتمر - وهذا مهم للغاية - جدول متابعة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٤. ”وأود أن أذكر فقط بضع نقاط جوهرية لإبراز التقدم الكبير الذي نعتقد أنه قد أحرز، والذي يعكس إلى حد كبير أولويات الرئاسة الفرنسية.

”تشدد الوثيقة الختامية على مسألة مكافحة تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والسيطرة عليها بشكل فعال؛ وتعلن أن خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة تشكلان إطارين لتنفيذ برنامج العمل؛ وتعترف بالبعد الجنساني للعنف المتصل بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما فيما يتعلق بالعنف العائلي؛ وتشدد على الأهمية الحاسمة للتعاون الإقليمي والدولي، خاصة في مكافحة الشبكات؛ وتؤكد على أهمية المساعدة وبناء القدرات؛ وتوفر جدولاً لمتابعة المراحل التالية من العملية، بما في ذلك عقد اجتماعات كل سنتين، يستعرض واحدٌ منها تنفيذ هدف مكافحة تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

”ويرحب الجدول الزمني أيضاً باقتراح الأمين العام لإنشاء آلية تمويل متعددة الشركاء في إطار صندوق بناء السلام. أخيراً، ينوه بالتحديات المحتملة التي تشكلها التقنيات الجديدة لتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مثل أسلحة البوليمرات والأسلحة المعيارية وما إلى ذلك. كما أنه يكلف الأمين العام بتقديم توصيات بشأن هذه المسألة.

”في الختام، نعتقد أنه يجب الحفاظ على الزخم، والذي لدينا له أسس جيدة. لا يزال بلدي ملتزماً التزاماً

للتحدي العالمي الذي يمثله الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع أبعاده. ولهذا السبب حدد بلدي مجموعة من الأولويات الطموحة لمؤتمر الاستعراض. ”ولتحقيق هذه الأهداف، نفذت فرنسا عملية تحضيرية شفافة وشاملة ومُحكمة، والدليل على ذلك تنظيمنا ما يقرب من ١٠ جلسات تشاورية غير رسمية في نيويورك وجنيف، وكذلك في العواصم. وقد شاركت في عدد من الحلقات الدراسية المواضيعية والإقليمية التي عقدها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، الذي نود أن نعرب عن شكرنا له والذي كان إسهامه ذا قيمة كبيرة من حيث المعرفة والخبرة. وقد تم تعميم مسودتين لوثيقة ختامية قبل وقت كافٍ - كانت الأولى في كانون الثاني/يناير والثانية عشية المؤتمر.

”لقد اعتمدنا نهجاً شفافاً وعقدنا حوارات بناءة في جميع مراحل تنظيم المؤتمر. وللمرة الأولى في إطار برنامج العمل، كانت جميع الجلسات العامة مفتوحة أمام المجتمع المدني، مما أتاح مشاركة واسعة النطاق للغاية من جانب المنظمات غير الحكومية ودوائر الصناعة. وكانت تعبئة الدول ممتازة بالفعل - شاركت ٩٨ دولة في النقاش العام، بما في ذلك سبع دول شاركت نيابة عن مجموعات من الدول، ما يمثل زيادة كبيرة مقارنةً مع مؤتمر الاستعراض السابق.

”ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن المناقشات واجهت صعوبتين، مما أدى إلى التصويت مرتين خلال الجلسة الأخيرة - كان التصويت في المرة الأولى بشأن مسألة الذخيرة في برنامج العمل وفي المرة الثانية بشأن الإشارة إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

”وبالرغم من ذلك، أسفر عمل المؤتمر عن اعتماد وثيقة ختامية مؤلفة من ٢١ صفحة بتوافق الآراء

عقود من بدء نفاذ تلك الوثائق الدولية الهامة. ونشجب حقيقة أنه يتم استخدام هذه الأسلحة منذ عام ٢٠١٢ في سورية والعراق وماليزيا والمملكة المتحدة. لا يمكننا قبول أن يصبح استخدام هذه المواد الأمر الطبيعي الجديد.

نأسف لأنه لم يتم في العام الماضي تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. لقد كانت آلية هامة لإثبات الحقائق. إن عملها القيم والمهني كان قد أكد أن النظام السوري مسؤول عن أربعة هجمات بالأسلحة الكيميائية وأن داعش كان مسؤولاً عن هجوميين آخرين.

إن الرفض الحازم والواسع النطاق للإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية كان قد أدى إلى انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والتي دعت خلالها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى وضع ترتيبات لتحديد هوية المتسببين في استخدام هذه الأسلحة في سورية. وقد دعمت تركيا بقوة هذه المبادرة في لاهاي. كما أن تنفيذ هذا القرار يكتسي أهمية حاسمة.

نتوقع أن يتم وضع الترتيبات اللازمة بسرعة، وفقاً لهذا القرار. ونرحب كذلك بحقيقة أنه، بموجب هذا القرار، ستقدم أمانة المنظمة معلومات إلى الآلية الدولية والحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. وننوه مع التقدير بمذكرة التفاهم الموقعة مؤخراً بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية لوضع هذا التعاون موضع التنفيذ.

إننا نشعر بالقلق لأن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حددت استخدامات أخرى للأسلحة الكيميائية في سورية، والتي لم يتم التعرف على مرتكبيها بعد.

تاما بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب، بما في ذلك من خلال عملية ما بين الدوريتين، والتي ستبدأ قريباً، لا سيما بهدف تنظيم الاجتماع المقبل الذي يُعقد كل سنتين في عام ٢٠٢٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير هوانغ على إحاطته الإعلامية.

تمشياً مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الآن الجلسة لإتاحة الفرصة للوفود لتقديم أية تعليقات أو ملاحظات غير رسمية على الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها للتو.

عُلمت الجلسة الساعة ١٠/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٠/٢٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع اللجنة الآن إلى المتكلمين الباقين في إطار مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

السيدة شاليسكان (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها يشكل تهديداً خطيراً للأمن الدولي. وخطر حيازة جهات من غير الدول لهذه الأسلحة يشكل مصدر قلق بالغ. وبسبب موقعنا قرب المناطق التي تشكل خطراً كبيراً للانتشار فإننا نراقب بعناية التطورات في هذا المجال ونشارك في الجهود الجماعية لوضع تدابير لعكس مسار هذا التوجه المقلق. إننا نولي أهمية لمعاهدات الحد من الأسلحة وعدم الانتشار، وكذلك لنظم مراقبة الصادرات كوسيلة لمنع هذا الانتشار.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص، في أي مكان وتحت أية ظروف، هو جريمة ضد الإنسانية وانتهاك لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن. نحن ندين بأقوى العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية الذي ظهر من جديد، ودون مساءلة، بعد

وتدمير تلك الأسلحة وتدعو إلى مواصلة الجهود من أجل تحقيق عالمية هذه الاتفاقية. إن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أية جهة، في أي مكان أو تحت أية ظروف، أمر غير مقبول ويشكل انتهاكاً صارخاً للالتزامات الدولية بموجب الاتفاقية والقانون الدولي. ولا بد من محاسبة مساءلة جميع الجهات المسؤولين عن استخدام تلك الأسلحة. وتدعو الأرجنتين أيضاً كل الدول إلى التقيد الصارم بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتشارك الأرجنتين في برنامج السلطة الوطنية للشراكة والإرشاد. وتنظم بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دورات دراسية إقليمية بشأن المساعدة والحماية في حالات الطوارئ الكيميائية وإدارة السلامة والحماية من المواد الكيميائية في المختبرات. وملتزم كذلك بالجهود المبذولة للتوعية بشأن الاتفاقية.

ويستمر وقوع الأحداث التي تستخدم فيها المواد الكيميائية كأسلحة، وفقاً لما أثبتته الحوادث الأخيرة التي أكدتها المنظمة. وقد أثارت هذه الأحداث نقاشاً بشأن كيفية تعزيز هذه المنظمة. وتدعو في هذا الصدد جميع الدول الأطراف إلى بذل كل الجهود الممكنة للحفاظ على ثقافة الأخذ بتوافق الآراء التي قادت المنظمة لتصبح الأكثر نجاحاً من نوعها في مجال نزع السلاح الدولي والفوز بجائزة نوبل للسلام. ونرى أن جميع المبادرات ينبغي اعتمادها بتوافق الآراء نظراً لأهميته من أجل ل تجنب زرع بذور الانقسام داخل المنظمة.

وسيوفر المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأسلحة الكيميائية المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر فرصة للمضي قدماً في هذه المناقشة. وسيتوجب ويجب علينا - بالنظر إلى احتمال توخي إزاء الاحتمالية القوية لتصور عالم خال من الأسلحة الكيميائية على الأرجح - النظر في كيفية منع تكرار

كما نشعر بالقلق إزاء الثغرات والتناقضات والاختلافات المتبقية في إعلان النظام السوري بشأن برنامجه للأسلحة الكيميائية ومخزونات. إننا نحث النظام على التعاون الكامل مع المنظمة، وفقاً لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونأمل من المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي سيعقد الشهر المقبل أن يتيح فرصة لتقييم الوضع الحالي فيما يتعلق باستخدام تلك الأسلحة وتعزيز تنفيذ الاتفاقية.

وعلى الجانب الإيجابي، نرحب بالتدمير التام للأسلحة ليبيا الكيميائية المتبقية من الفئة ٢، وكذلك تدمير العراق الكامل لمخزونات المعلن عنها من مخلفات الأسلحة الكيميائية، على النحو الذي أبلغ عنه المدير العام. وفي هذه المناسبة، نود أن نشارك الآخرين في الدعوة إلى عوامة الاتفاقية ودعوة الدول المتبقية - إسرائيل وجنوب السودان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومصر - للانضمام إليها.

نود أيضاً أن نؤكد مجدداً دعمنا لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية باعتبارها الإطار الرئيسي فيما يتعلق باستخدام تلك المواد والجهود المبذولة لتحقيق عالميتها. ورغم أن نتائج المؤتمر الاستعراضي الثامن لم تكن مرضية، يسعدنا أن اجتماع الدول الأطراف الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر الماضي أسفر عن برنامج عمل جديد لفترة ما بين الدورتين. وفي ذلك السياق، نؤيد تقدم جميع الدول الأطراف في الاتفاقية تقارير طوعية لبناء الثقة.

السيد فيرديير (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إن الأرجنتين جزء من جميع النظم المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهي تؤيد مدونة لاهاي لقواعد السلوك وتشارك بنشاط في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

تؤكد الأرجنتين من جديد التزامها بتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية

المقبلة. ويجب علينا تبادلي الانقسام السياسي الذي قد يضعف المنظمة إلى أقصى حد.

وتعتمد المصادقية والاعتراف الدوليان بالمنظمة على تميزها في مجال الموارد البشرية وامتثالها للإجراءات الصارمة فضلاً عن جودة العمل التقني الذي تؤديه والنتائج المثبتة التي تتوصل إليها. وتنبع قوتها الدافعة من التفاهم الضروري بين الدول الأطراف، الذي يتجلى في توافق الآراء بينهما عند اتخاذ القرارات في الهيئات الإدارية للاتفاقية. ويعتبر كفالة ضمان هذا التفاهم بمثابة المسؤولية الحصرية للدول الأطراف.

وتؤكد الأرجنتين مجدداً الأهمية الأساسية البالغة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونجدد التزامنا بمواصلة التعاون بصورة نشطة وبناءة للنهوض بأهداف الاتفاقية.

وأختتم بياني بهذه الملاحظة. وستكون النسخة الكاملة لبياننا متاحة على شبكة الإنترنت.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية):
لا تزال المزيد من الانتهاكات لاتفاقية الأسلحة الكيميائية تحتبر عزمنا على الدفاع عن هذه المعاهدة الدولية الأساسية وقواعد السلوك الأساسية. ويتمثل التحدي الجماعي الذي يواجهنا في متابعة اتباع القواعد التي وضعناها بأنفسنا وتنفيذها، بطرق منها تحديد الجهات التي تنتهك الاتفاقية.

وكانت أستراليا فخورة بإسهامها في حزيران/يونيه بالإسهام الذي قدمته في التوصل إلى نتيجة كان من شأنها عززت تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار العالمي. وجرت الدعوة ودُعي إلى عقد دورة استثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لمواجهة الاستخدام المؤسف للأسلحة الكيميائية المؤسف بشدة في سورية والعراق وماليزيا والمملكة المتحدة. وفي إشارة قوية لدعم الدور الحاسم الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مكافحة استخدام تلك

التهديدات الكيميائية بدلاً من تركيز عملنا بصورة رئيسية على تدمير ترسانات الأسلحة.

وينبغي كذلك توجيه المزيد من الجهود نحو دعم جميع جوانب الاتفاقية، ولا سيما وخصوصاً ما فيما يتعلق بالأنشطة التي من شأنها تعزيز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وقدرة الدول الأطراف على تطوير الكيمياء وتطبيقها لأغراض لا تحظرها الاتفاقية. ومن المقرر أن يكون تمكين مشروع مركز الكيمياء والتكنولوجيا المستقبلي التابع للمنظمة قادراً على من العمل في هذا الصدد بوصفه أداة أساسية تساعد في الاضطلاع بدور رائد في الجهود العالمية الرامية إلى تخليص العالم من الأسلحة الكيميائية.

ونعد أنفسنا ونواصل التأهب كذلك لمواجهة التحديات المتفاقمة، مثل خطر الإرهاب الكيميائي. ويجب أن تقدم المنظمة أيضاً إسهامات في هذا المجال. واعتمد المجلس التنفيذي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ قراراً تاريخياً بشأن مواجهة التهديد الذي يشكله استخدام الجهات الفاعلة غير الرسمية للأسلحة الكيميائية. وعُقد في حزيران/يونيه الماضي مؤتمر خاص بشأن مكافحة الإرهاب الكيميائي. وجمع هذا المؤتمر بين ممثلي الحكومات والأكاديميين وممثلي الصناعة الذين ناقشوا على مدار يومين خطر الإرهابيين الذين يستخدمون أسلحة كيميائية، فضلاً عن مختلف النهج التي يمكن اعتمادها لمنعهم والتصدي لهم.

وكما فعلنا في على غرار الماضي، يجب علينا السعي مرة أخرى خلال الأيام المقبلة السعي إلى العمل اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الحفاظ على وحدة الهدف. فمن مصلحة المجتمع الدولي بأسره أن تعمل المنظمة على حماية ما أنجزته، وأن تواصل بجزم في الوقت نفسه تعزيز دورها حتى يتسنى لها مواصلة التصدي للتحديات الراهنة والاستعداد للأولويات التطلعية الجديدة

العالمي ضد أي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف وفي أي مكان.

وينبغي لمجلس الأمن الاحتفاظ بسلطة التعامل مع التصدي للشواغل الأمنية الدولية الناشئة عن أي استخدام للأسلحة الكيميائية والبت في الخطوات والنتائج المناسبة. ومع ذلك، فمن المنطقي أيضاً أن تكون الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية قادرة على تحديد المسؤولية عن انتهاكات الاتفاقية، بما في ذلك ردع الآخرين الذين قد يفكرون في استخدام تلك الأسلحة الشنيعة دون عقاب.

ويجب علينا مواصلة العمل بشكل تعاوني بهدف تكيف السياسات والنظم بحيث تعكس التهديدات والتكنولوجيات المستحدثة باستمرار في ميدان أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك عبر وضع ضوابط صارمة في مجال التصدير. ويضم أعضاء فريق أستراليا الذي تتولى رئاسته ٤٣ مشاركاً ملتزماً بمواءمة ضوابط التصدير لمنع الإرهابيين والدول المارقة من الحصول على ما يمكنهما من تطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتواصل البلدان المشاركة التعاون من خلال الاجتماعات المنتظمة لهذا الفريق للحد من انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتواصل الدول الأعضاء في فريق أستراليا، لتحقيق النجاح في هذه المهمة، العمل عن كثب مع الدول غير الأعضاء في العديد من المناطق بقصد لتبادل أفضل الممارسات ومعالجة كيفية تعزيز جهودنا الجماعية الرامية إلى منع انتشار تلك الأسلحة واستخدامها.

ولا تدعم تعدد اتفاقية الأسلحة البيولوجية أساساً للمعايير الدولية لمكافحة الأسلحة البيولوجية فحسب، بل تيسر أيضاً الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الاستخدامات السلمية لعلوم الحياة. ولا نزال ملتزمين بتعزيز الاتفاقية، ونرحب بالمناقشات البناءة التي طُرحت خلال اجتماع الخبراء في آب/أغسطس. ويتمثل أحد الإجراءات الفورية اللازمة في إيجاد حل للحالة

الأسلحة، مُنحت المنظمة ولاية إسناد المسؤولية عن استخدام هذه الأسلحة في سورية والتعامل مع الإسناد وتحديدها على النطاق العالمي. وتدعو أستراليا جميع الدول الأعضاء إلى تقديم دعم قوي للمدير العام للمنظمة في إنشاء آلية إسناد لتحديد تلك المسؤولية في سورية وفي تطوير قدرة إسناد عملية لتحديد المسؤولية. ويبحث إنشاء مثل هذه الصكوك الأدوات رسالة واضحة مفادها أن مستخدمي الأسلحة الكيميائية سيخضعون للمساءلة.

ولا تجد أستراليا حرجاً في إعادة التأكيد على أهمية عدم الانتشار ومعرفة ومحاسبة ومساءلة أولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية. وعندما مُنح تحديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وجد استكشف المجتمع الدولي خيارات أخرى، من بينها الشراكة الدولية التي تقودها بقيادة فرنسا لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

ومن المقرر أن يجتمع الشهر القادم في لاهاي لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية خلال السنوات الخمس الماضية - وهي سنوات لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث - والعمل على كفاءة الاستمرارية طويلة الأجل للاتفاقية. ولا يزال يعد استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وصمة عار في إرث النظام السوري وداعميه وبعض الجهات الفاعلة غير الرسمية. ونثني على العمل الجاري الذي تضطلع به بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق وفريق تقييم الإعلانات في سورية.

ونشيد كذلك بعمل المنظمة، بطلب من المملكة المتحدة، في مواجهة استخدام نوع جديد من العوامل المؤثرة على الأعصاب في المملكة المتحدة. ولا يجب السماح لمثل هذه الانتهاكات للقانون الدولي أن تمر مرور الكرام دون مساءلة. فمن مصلحتنا جميعاً أن نبذل قصارى جهدنا لتعزيز المعيار

على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية بغية تحقيق نتيجة ناجحة بتوافق في الآراء.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، ترحب تايلند بالاختتام المثمر لاجتماع عام ٢٠١٧ للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي تم التوصل فيه إلى توافق في الآراء بشأن المضي قدما ببرنامج الاتفاقية لفترة ما بين الدورات. وبتحديد الدول الأطراف في الاتفاقية لأولويات برنامج فترة ما بين الدورات، صارت الآن مجهزة على نحو أفضل للمساعدة على تعزيزه في مجموعته. وجميع أولويات برنامج فترة ما بين الدورات هامة، لكن التعزيز المؤسسي للاتفاقية أمر حيوي بشكل خاص. ونعتقد أن تحقيق أهداف الاتفاقية يتطلب بروتوكولا للتحقق ملزما قانونا.

ولا يمكننا السماح بوقوع أسلحة الدمار الشامل في الأيدي الخبيثة. وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لا يزال أداة لمساعدتنا على ذلك. وترى تايلند أن هذا يعني التواصل مع القطاع الخاص لدينا من أجل زيادة الوعي بشأن المواد المزدوجة الاستخدام والضوابط التجارية الاستراتيجية. ونحن نرحب بالمزيد من الفرص للتعاون مع الأصدقاء والزملاء على الصعيدين الإقليمي والدولي في هذا الصدد. وهناك الكثير من العمل الذي لا يزال علينا القيام به، ولكن من الأهمية بمكان مواصلة المضي قدما. وتعزيز القواعد لمكافحة أسلحة الدمار الشامل وضممان احترامها مسألة لا نقاش فيها. بل هو واجب. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا، مع مراعاة التعاون البناء وروح تعددية الأطراف.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): إن بلادي، سورية، طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي ملتزمة بتعهداتها بموجب هذه الاتفاقية. ولذلك سلمت بلادي كل المواد الكيميائية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأنهت برنامجها الكيميائي باعتراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على متن سفن أمريكية في البحر الأبيض المتوسط. ومن هنا،

للوضع المالية الخطيرة الذي تفاقم التي تفاقمت بسبب فشل بعض الدول الأطراف في دفع إسهاماتها السنوية.

ويظل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) محورياً لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الإرهابيين والجهات الفاعلة غير الرسمية. ونحث الدول الأعضاء على الوفاء بجميع التزاماتهم بموجب القرار.

السيدة فاشراكون (تايلند) (تكلم بالإنكليزية):

تايلند عن البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على الترتيب (انظر A/C.1/73/PV.14).

لقد ترسخت المعايير الدولية لمكافحة الأسلحة البيولوجية والكيميائية بصورة حازمة بعد صحوة عالمية كبيرة. وشهد المجتمع العالمي العواقب الإنسانية المروعة لاستخدام تلك الأسلحة في الحرب العالمية الأولى. واستجاب المجتمع الدولي بصورة جماعية. بيد أننا، على الرغم من تلك الجهود، نجد أنفسنا في مواجهة نفس التحديات الإنسانية اليوم. فالقواعد التي عملنا جاهدين من أجل تعزيزها هي الآن على المحك في أماكن مختلفة في جميع أنحاء العالم. وضمن أن نزع السلاح قادرة على إنقاذ البشرية وأن الناس هم محور جهودنا في مجال نزع السلاح، يجب علينا أن نحمي هذه المعايير حتى يتسنى دعمها واحترامها.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، يجب علينا أن نفعل المزيد. وتؤكد تايلند مرة أخرى أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان أيا كان الفاعل ومهما كانت الظروف أمر غير مقبول. والجنات الذين ثبتت إدانتهم يجب مساءلتهم. وفي الوقت نفسه، فإن عملية التحقق يجب أن تكون شفافية ومتوازنة ومبنية على الرضا. وتتيح الدورة الثالثة والعشرين المقبلة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية والمؤتمر الاستعراضي الرابع للاتفاقية فرصة مناسبة للتداول بشأن هذه المسائل. وتايلند

بتحذير المجتمع الدولي من خطورة استخدام المجموعات الإرهابية للمواد الكيميائية كسلاح، وخصوصا بعد سيطرة المجموعات الإرهابية حينئذ على معمل تابع للقطاع الخاص شرقي مدينة حلب يحتوي على أطنان من مادة الكلور السامة. وكما تعلمون، بتاريخ ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، ارتكبت المجموعات الإرهابية جريمة خان العسل في أول استخدام للسلاح الكيميائي في سورية، مما أدى إلى سقوط ٢٥ شهيدا وما يزيد على ١١٠ مصاب من المدنيين والعسكريين. ومع ذلك، لم يتم التحقيق حتى الآن في هذه الجريمة المروعة على الرغم من تكليف الدكتور سيلستروم بذلك.

تعبّر بلادى عن قلقها العميق إزاء أساليب الابتزاز والتهديد التي اعتمدها مجموعة الدول الغربية، وخصوصا دول العدوان الثلاثي على سورية - وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا - لتمرير قرار في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية يتيح لها تسييس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واستخدامها مطية للقيام باعتداءات على الدول المستقلة ذات السيادة بذرائع استخدام الأسلحة الكيميائية. إن القرار يتناقض مع أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ويشكل سابقة خطيرة في النظام الدولي جراء إعطاء منظمة تقنية معنية بمسائل علمية صلاحيات إجراء تحقيقات جنائية وقانونية ليست من اختصاصها لتحديد المسؤولية عن حالات استخدام الأسلحة الكيميائية، وذلك في تجاوز واضح لاختصاص الهيئة الدولية المعنية بمسائل صون السلم والأمن الدوليين. إنه قرار منقوص الشرعية حيث اعتمد بأقل من نصف الدول الأطراف إضافة إلى تحويله لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية صلاحيات غير منصوص عليها في الاتفاقية. ولهذا السبب الوجيه تحديدا لم يعتمد المجلس التنفيذي يوم أمس ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر مشروع القرار الخاص بالميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٩، الذي يتضمن بندا خاصا بتمويل ما يسمى آلية

تنفي حكومة بلادى بشكل مطلق المزاعم والاتهامات الكاذبة حول استخدام الجيش العربي السوري لمواد كيميائية سامة ضد المدنيين السوريين في أي منطقة في سورية. كما تؤكد سورية أن الجيش العربي السوري ليس لديه أي نوع من أنواع الأسلحة الكيميائية ولم يستخدمها سابقا ولن يستخدمها لاحقا لأنه لا يمتلكها أصلا. ونصيحتنا لكل مشكك هي البحث عن الجرم الحقيقي في مكان آخر.

تدين حكومة بلادى بأشد العبارات جريمة استخدام السلاح الكيميائي انطلاقا من إيمانها بالسعي نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وكلكم تعرفون أن سورية بادرت بطرح مشروع قرار في عام ٢٠٠٣ عندما كانت عضوا في مجلس الأمن لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل. كما انضمت بلادى، كما تعرفون أيضا، إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية لتثبت للعالم كله التزامها بالوقوف ضد أي استخدام للأسلحة الكيميائية. وقامت بلادى، سورية، بالوفاء بالتزاماتها الناتجة عن الانضمام إلى الاتفاقية، وأنجزت التزاماتها رغم الظروف القاسية والصعبة التي تمر بها. وهي كلها أمور أكدتها المنسقة الخاصة لبعثة التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيدة سيغريد كاغ، في تقريرها المقدم إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ومع تدمير الموقعين الأخيرين وقيام بعثة من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من التحقق من تدمير وترحيل الركام من هذين الموقعين، تكون الجمهورية العربية السورية قد أوقت بكامل التزاماتها بتدمير كافة المواقع الخاصة بإنتاج الأسلحة الكيميائية. وتناقش بلادى المسائل المتصلة بالإعلان الوطني السوري على النحو الواجب في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد قامت بلادى بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، من خلال الرسالة التي تحمل الرمز S/2012/917-A/67/628،

الأسلحة الكيميائية وفي سياق الأفرقة العاملة المنشأة من أجل المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في تشرين الثاني/نوفمبر. ورغم ما لدينا من شكوك إزاء القرار، ستشارك البرازيل مشاركة بناءة في المناقشات بشأن هذه المسألة في المؤتمر الاستعراضي القادم. ونرى، على وجه الخصوص، أن القرار المتعلق بإنشاء مكتب خاص للإسناد سيتطلب المزيد من النقاش بشأن ولاية الوحدة وهيكلها وأساليب عملها.

ويؤكد وفد بلدي مجدداً أن التعاون الدولي يشكل إحدى الركائز التي تقوم عليها اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونشير إلى أن المادة العاشرة تقر بحق جميع الدول الأطراف في الاضطلاع بأنشطة في مجال البحوث البيولوجية للأغراض السلمية، وأنه ينبغي تشجيع الأنشطة في هذا المجال دون المساس بحقوقها الاقتصادية والعلمية وحققها في تحقيق التنمية التكنولوجية. ونؤكد على أهمية الوصول دون عوائق إلى المواد المرجعية والمعدات للأغراض السلمية، ولا سيما بالنسبة للبحوث المختبرية، التي تكتسي أيضاً أهمية بالغة لتعزيز التأهب لمواجهة الحوادث التي تشمل عوامل بيولوجية. ولذلك من الضروري تعزيز آليات التعاون بموجب الاتفاقية.

وتأسف البرازيل لأنه، حتى الآن، لا تزال الدول الأطراف في الاتفاقية غير قادرة على استئناف المفاوضات بشأن إيجاد بروتوكول من شأنه إنشاء آلية للتحقق وإطار مؤسسي على غرار المنظمة من أجل تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي الوقت نفسه، فإن البرازيل مستعدة للنظر في إيجاد آليات بديلة لتعزيز الامتثال للاتفاقية وضمائه.

السيدة بالاسيوس بالاسيوس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.14) والبيان الذي سيدي به ممثل فرنسا باسم الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

تحديد المسؤولية التي أنشأها القرار الذي اعتمد بأقل من نصف الأعضاء.

وسأكتفي بهذا القدر، وسنضع البيان على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

السيد جياكوميلي دا سيلفا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):

تكرر البرازيل تأكيد شواغلها إزاء استمرار الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن ينهزم أمام التحديات التي تواجهها القاعدة الراسخة التي تم التعبير عنها لأول مرة في اتفاقية لاهاي لعام ١٨٩٩ ثم توضيحها تماما باعتماد اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٢.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تتمتع بمكانة فريدة في مجال نزع السلاح. فهي الاتفاقية الوحيدة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، والمزودة بألية للتحقق، والمستندة إلى الحقوق والالتزامات المتساوية لجميع الدول الأطراف. ولذلك ينبغي عدم ادخار أي جهد في الحفاظ على سلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية والسلطة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما نشدد على الدور المركزي الذي يضطلع به مجلس الأمن في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك اختصاصه بإسناد المسؤولية عن انتهاكات الاتفاقية. ولذلك من المؤسف أن تؤدي الخلافات السياسية في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى إعاقة المزيد من التوضيحات بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخرًا وضمان المساءلة عن ذلك. ونأسف أيضاً لارتفاع مستوى الاستقطاب وتقلص ثقافة التوافق في الآراء في هيئات تقرير السياسات في المنظمة، ولا سيما في المجلس التنفيذي.

وفيما يتعلق بقرار الدورة الاستثنائية الأخيرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تعتقد البرازيل بأن التغييرات التي أدخلت على الاتفاقية أو أساليب عمل المنظمة ينبغي أن تكون قد تقرر في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر

لقد حان الوقت الآن لأن نقوم، في إطار المنظمة، بوضع الولاية التي منحناها لنا الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في حزيران/يونيه الماضي موضع التنفيذ. وتحقيقاً لهذه الغاية، نسأل جميع الحاضرين التحلي بالسخاء وسعة الأفق. فالاتفاقية والمنظمة نفسها، التي فعلت الكثير من أجل المجتمع الدولي، تستحقان منا الدعم والالتزام.

وتشكل اتفاقية الأسلحة البيولوجية أيضاً ركيزة أساسية من ركائز نظام عدم الانتشار. وقد تعرضت عملياتها التشغيلية ومصداقيتها لضربة قوية عندما أخفق المؤتمر الاستعراضي الأخير في الاتفاق على برنامج عمل. ولذلك فمن الأبناء الإيجابية النجاح في عقد اجتماعات للخبراء في صيف هذا العام، وهو مؤشر يبشر بالخير للمؤتمر الاستعراضي القادم. ولا يمكننا أن نستسلم للقبول بأن تلك الاختلافات في التفسير، مهما بدت ذات صلة، ينبغي أن تمنعنا إلى أجل غير مسمى من تحقيق طائفة واسعة من النتائج العملية التي تعد ضرورية للغاية وقابلة للتنفيذ بغية تعزيز نظام عدم الانتشار.

ويتيح لنا برنامج العمل الحالي فيما بين الدورات فرصة ممتازة للتوصل إلى قاسم مشترك والتوصل إلى تدابير ملموسة، مثل تعزيز آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. كما أنه من الممكن النهوض في مجالات هامة أخرى، مثل تدابير بناء الثقة، والتطبيق المتسق للمادة الثالثة بشأن ضوابط التصدير، ووضع مدونات قواعد سلوك للعلماء والمرافق.

أما الزيارات الطوعية والممارسات الأخرى لكفالة الشفافية، مثل تلك التي تنفذها إسبانيا مع العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، توفر إمكانية كبيرة لتعزيز الاتفاقية وتنفيذها على الصعيد الوطني. فهذه الممارسات، التي لا تسعى إلى أن تحل محل نظام التحقق، تجعل من الممكن تحليل مواطن القوة ونقاط

إن كانت هناك كلمة تصف السيناريو العالمي الحالي، وبالتالي حالة نظام عدم الانتشار، فإنها هي عدم اليقين. فعدم اليقين يمكن أن يعرض للخطر مجموعة القواعد التي استغرق وضعها أكثر من ٥٠ عاماً والتي نجحت في احتواء الانتشار الأفقي والرأسي. كما يمكن أن يحول أوجه التقدم التكنولوجي والعلمي، وهي في جوهرها تطور إيجابي، إلى تهديدات مختلطة تعرض الأمن والاستقرار للخطر. وفي هذا السياق، ينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يظلوا ملتزمين بالهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وتقدم حلول عملية وواقعية تقوم على الثقة وتأخذ في الاعتبار الحالة الأمنية العالمية الحالية.

ومن الأهمية بمكان أن يحدد الأمين العام الجوانب الرئيسية لنظام عدم الانتشار النووي في خطته لنزع السلاح. ونهنته على تلك المبادرة، ونؤكد له دعم إسبانيا الكامل في السعي إلى تعزيزه.

لقد شهدنا خلال السنوات الأخيرة كيف حظيت الأسلحة الكيميائية، التي كنا نظن أنها أصبحت منسية في كتب التاريخ، بفرصة جديدة للحياة بأبشع طريقة ممكنة في الهجمات المستمرة ضد السكان السوريين، وغير ذلك من الأحداث في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وأوروبا. وهذا الاتجاه يضعف قواعد الحظر التي نشأت من رماد الحرب العالمية الأولى والمنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن إسبانيا من بين الغالبية العظمى من البلدان التي لا تؤمن بالسلبية أو التوافق كبداية في وجه قواعد الحظر المتدهورة. ولهذا السبب شاركنا في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية منذ إنشائها. ولهذا السبب أيضاً فإننا ملتزمون بإنشاء آلية داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نظراً لعدم وجود توافق في الآراء في مجلس الأمن حول توسيع نطاق آلية التحقيق المشتركة.

الدمار الشامل، وتوفر نظاما للتحقق وتشجع استخدام المواد الكيميائية في الأغراض السلمية. ويؤيد وفد بلدي بقوة التزام الأمين العام باستعادة الاحترام الواجب للقواعد العالمية لمكافحة الأسلحة الكيميائية.

ونتفق جميعا على أن الأسلحة الكيميائية لا تزال موجودة في الترسانات الحالية. ونحن ملتزمون بالقضاء التام على مخزونات الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، نشعر بالارتياح إزاء ما أعلنته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن تحققها من تدمير ما يزيد على ٩٦ في المائة من الأسلحة الكيميائية المعلن عنها. وينبغي في الوقت نفسه ألا نتسامح مع استخدام أي دولة أو جهة من غير الدول لهذه الأسلحة المريعة.

وقد صدقت ميانمار على الاتفاقية في عام ٢٠١٥. كما أتحا ما فتئت تنقيد بالتزاماتها الناشئة عن هذه الاتفاقية بغية تحقيق تقدم فعلي نحو حظر جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل والتخلص منها. وبعد مرور ٢٠ عاما على بدء نفاذ الاتفاقية، تمكنت المنظمة من إحراز عدد من الإنجازات الهامة من بينها انتهاء الاتحاد الروسي من عملية نزع سلاحه الكيميائي والانتهاج من تدمير الأسلحة الكيميائية من الفئة ٢ المتبقية في ليبيا. ونتطلع إلى أن ينتهي المؤتمر الرابع لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي سيعقد في الشهر المقبل بنجاح وأن يسهم في زيادة تعزيز دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن ميانمار تؤمن إيمانا راسخا بأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة تشكل جزءا هاما من البنيان القانوني الدولي المتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وقد صدقت ميانمار على هذه الاتفاقية في عام ٢٠١٤. وبوصفها دولة طرفا فيها، فإنها تتمسك بقوة بالالتزامات المترتبة عليها. ولذا فإننا نرحب بالاختتام الناجح لاجتماعات الخبراء المعنيين بالاتفاقية التي عقدت في جنيف في آب/أغسطس في عام ٢٠١٨. ونوه

الضعف لكل دولة طرف بصورة بناءة وعلى قدم المساواة، لا سيما فيما يتعلق بتدابير الأمن البيولوجي والحفظ البيولوجي. وتتكيف محافل عدم الانتشار التقليدية على نحو متزايد مع المبادرات والمنتديات التي تلي الاحتياجات الخاصة لمجموعات البلدان أو المجتمع الدولي ككل. ولن أطيل الكلام بشأن ذلك، ولكنني أعتقد أنه أمر إيجابي للغاية أن يحرز تقدم بشأن مبادرات من قبيل فريق المديرين المعني بعدم الانتشار التابع لمجموعة الدول السبع واستئناف برنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي. كما يكتسي التفاعل مع النظم الدولية المتعلقة بمراقبة الأسلحة وأوجه التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج أهمية بالغة أيضا في مكافحة الاتجار غير المشروع ومنع تسريب الأسلحة.

ويشكل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) نتيجة طبيعية لجميع تلك الجهود، وهو القرار الذي ترأست إسبانيا لجنته في فترة السنتين ٢٠١٥ - ٢٠١٦. إن هذا القرار صك بالغ الأهمية؛ ولم تستكشف إمكاناته بالكامل حتى الآن. وأود أن أؤكد من جديد التزام بلدي بتلك المبادرة واستعدادنا التام لدعم التنمية وتعزيزها في المستقبل.

السيد أونغ (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): تعرب ميانمار عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، على التوالي (انظر A/C.1/73/PV.14).

يتعرض عالم اليوم للتهديد بشكل متزايد جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل. فوجود الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها وانتشارها يشكلان تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وينبغي أن نعمل معا وأن نضاعف جهودنا من أجل القضاء على جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي المعاهدة المتعددة الأطراف الشاملة الوحيدة التي تحظر فئة كاملة من أسلحة

السيد إنكارناتو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.14). وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ما برحت إيطاليا تلتزم التزاماً كاملاً بالعمل الفعال المتعدد الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، نظراً لما تشكله هذه الأسلحة من تهديد متزايد للسلام والأمن الدوليين. وما زلنا نواجه تحديات رئيسية تتمثل في برامج الانتشار وشبكاته، وصعوبة تأمين المواد الحساسة، والمخاطر التي يشكلها حصول الإرهابيين عليها، وصعوبة وضع ضوابط تصدير فعالة. وفي هذا الصدد، يظل من الضروري تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وتنفيذهما بفعالية.

إن إيطاليا تدعم بشدة اتفاقية الأسلحة الكيميائية والعمل الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتؤكد من جديد أهمية الامتثال التام لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة عن إنفاذ حظر الأسلحة الكيميائية والحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار فيما يخص هذه الأسلحة، وهو أمر حيوي للسلام والأمن الدوليين.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية مراراً وتكراراً في الأشهر الأخيرة. ونكرر إدانتنا لاستخدام الأسلحة الكيميائية أياً كان مستخدمها وبصرف النظر عن مكان استخدامها ووقته. بيد أن الإدانة وحدها لا تكفي. إذ ينبغي للمجتمع الدولي ضمان المساءلة ومواصلة اتخاذ موقف واضح مناهض للإفلات من العقاب على هذه الجرائم البشعة. ومن هذا المنطلق، تشارك إيطاليا بنشاط في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

بالتقدم الذي أحرزه اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية لعام ٢٠١٧، بما في ذلك الاتفاق على برنامج يتخلل الدورات في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، قوامه عقد اجتماعات سنوية للدول الأطراف واجتماعات للخبراء.

وفي مواجهة الخطر الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل، من الواضح أن التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يمكن أن يسهم في إقامة عالم نعم فيه جميعاً بمزيد من الأمن. ولذلك فمن الضروري أن تمتنع جميع الدول الأعضاء عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات من غير الدول التي تسعى إلى حيازة أو استخدام أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، لا سيما لأغراض إرهابية. ويتعين علينا جميعاً العمل معاً لمنع وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على تقديمه المساعدة للدول الأعضاء في سبيل الوفاء التام بالمتطلبات الأساسية للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ونؤكد من جديد الضرورة الأساسية لمنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وتمشياً مع موقف حركة عدم الانحياز، فإننا نؤيد ضرورة رصد الحالة القائمة وتحريك العمل الدولي، حسب الاقتضاء. ونظراً لخطورة أسلحة الدمار الشامل، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التقيد بالتزاماتها الدولية ذات الصلة بهدف تحقيق تقدم فعلي نحو حظر جميع أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سمعت من فوري أن الأمين العام السابق للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار (بيرو) قد توفي للتو عن عمر يناهز ٩٨ عاماً. فلتترقد روحه في سلام أبدي، وأقترح أن يقف أعضاء اللجنة دقيقة صمت حدادا.

التزم أعضاء اللجنة الصمت دقيقة حدادا.

ولا سيما فيما يتعلق بالأعمال الإرهابية. وفي هذا الصدد، نؤيد تعزيز آلية لجنة القرار ١٥٤٠ بغية النهوض بالقدرات الوطنية على تنفيذ تدابير عدم الانتشار. ونرحب بالنتائج الإيجابية لنظام استعراض قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٣٢٥ (٢٠١٦).

ونكرر دعمنا للتنفيذ الشامل والكامل لجميع الصكوك الدولية ذات الصلة. ونشدد بصفة خاصة على أهمية الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها. كما نشجع جميع الدول على الانضمام إلى تلك الصكوك والامتثال التام لأحكامها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إن خبر وفاة الأمين العام السابق مصدره مجموعة سفراء في الأمم المتحدة على تطبيق واتس آب. وقد أبلغتُ توا بأن المعلومة التي نقلتها إلى اللجنة لا تزال بحاجة إلى تأكيد. ولذلك، فإنني أعرب عن أسفي عن أي إزعاج قد يكون سببه هذا الإعلان، وأعتذر لوفد بيرو.

السيد كازي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. (انظر A/C.1/73/PV.14).

وما انفكت بنغلاديش ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لجميع أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونكرر دعوتنا إلى إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، ونحث الدول الأربع التي لم تصبح طرفاً فيها بعد إلى الإسراع بالانضمام إليها. وندعو جميع الدول الرئيسية الحائزة لتلك الأسلحة إلى تدمير المخزونات المتبقية في غضون فترة زمنية معقولة، وبطريقة ملموسة وشفافة. ومن الأهمية بمكان في الوقت الذي يكاد يكتمل فيه تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها أن تُكفل بصورة مستمرة اليقظة والجهود المبذولة للحيلولة دون عودة ظهور المزيد من الانتشار.

ونرحب أيضاً بقرار الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية المتخذ في حزيران/يونيه ٢٠١٨ الذي عزز من قدرة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تحديد هوية مستخدمي الأسلحة الكيميائية في سورية. ونحن على أهبة الاستعداد لدعم الأمانة والتعاون مع جميع الدول الأطراف في تنفيذ هذا القرار.

ونكرر تأكيد دعمنا للعمل الذي تضطلع به بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل مواصلة التحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية، كما نحث حكومة الجمهورية العربية السورية على الوفاء بالتزاماتها بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وعلى التعاون بشكل تام مع المنظمة من أجل حل جميع المسائل المتعلقة المتصلة بتنفيذ الاتفاقية.

وتولي إيطاليا أهمية كبرى لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وتدرك ضرورة تعزيز الهيكل الدولي للأسلحة البيولوجية. وتتسم بيئة العمل العلمية والتكنولوجية لهذه الاتفاقية بالتقلب الشديد، مما يجعل من الضروري تزويدها بالأدوات المناسبة كي تتمكن من الاستجابة لما ينشأ من احتياجات وتحديات. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن وجود برنامج عمل قوي لما بين الدورات أمر أساسي.

ويؤسفنا أن تأخر بعض الدول الأطراف في سداد المساهمات الإلزامية أو عدم سدادها يعرض للخطر عمل الاتفاقية ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وربما إمكانية عقد اجتماع الدول الأطراف في عام ٢٠١٨. ونحن نتطلع إلى مناقشة الحلول الممكنة في الأسابيع القليلة المقبلة، وندعو جميع الدول الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها المالية كاملة في مواعيدها.

وأخيراً، لا يزال يساور إيطاليا قلق عميق إزاء تزايد خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات من غير الدول،

غير الدول للأسلحة الكيميائية. وتتطلع إلى اتخاذ إجراءات فعالة استجابة للتوصيات المتعلقة بالآثار المحتملة للتطورات الأخيرة في مجالي العلم والتكنولوجيا بالنسبة لتنفيذ الاتفاقية.

ونؤكد من جديد التزام هيئة بنغلاديش الوطنية المعنية باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بالمضي قدما في إقامة علاقات عمل متينة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن المغالاة في أهمية التعاون الدولي القائم على الطلب بالنسبة للبلدان النامية للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

ولا تزال بنغلاديش ملتزمة بالوفاء بأحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحن نشاطر القلق بشأن التقدم المحرز في العلوم البيولوجية التي يمكن أن تقوض المعايير القائمة ضد استخدام الأسلحة البيولوجية. وفي هذا السياق، أحطنا علما بالتحذير الذي أطلقه الممثل السامي لشؤون نزع السلاح بشأن ازدياد احتمالات الحرب البيولوجية، وما يمكن أن تسببه من دمار ومعاناة لا يمكن تصورها، للبشر.

ولذلك، فإننا نحيط علما على نحو إيجابي بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لإنشاء قدرات تشغيلية صغيرة لإجراء تحقيقات فعالة وذات مصداقية بشأن ادعاءات استخدام الأسلحة البيولوجية. كما نتطلع إلى الحصول على معلومات مستكملة بشأن العمل على وضع إطار لضمان الاستجابة الدولية المنسقة لاستخدام الأسلحة البيولوجية.

ونؤكد أهمية التنفيذ التام والفعال وغير التمييزي للمادة العاشرة من الاتفاقية، من خلال تعزيز التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي. وتتطلع بنغلاديش إلى إجراء مداولات مستنيرة بشأن جميع المسائل ذات الصلة خلال فترة ما بين الدورات قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتقر بالحاجة إلى معالجة النقص الخطير في التمويل. ومن ناحية ثانية، نشيد بدولة فلسطين وجمهورية أفريقيا الوسطى لانضمامهما إلى الاتفاقية.

ونحن نشاطر بالغ القلق إزاء ما ذكر عن استخدام الأسلحة الكيميائية في عدد من الحالات، بما في ذلك في حالة النزاع الذي طال أمده في الجمهورية العربية السورية. كما ندين بأشد العبارات الممكنة استخدام أي طرف للأسلحة الكيميائية أينما كان، وتحت أي ظرف من الظروف. ونحن نؤمن بمبدأ وجوب محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. والواقع أنه مما يجدر النظر فيه أنه لم توضع أي آلية محددة بموجب الاتفاقية لجعل ذلك ممكنا. وكما لاحظ المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية،

”إن التحقيقات بشأن ادعاء استخدام الأسلحة الكيميائية ضرورية إذا أردنا الحفاظ على القواعد الأساسية للاتفاقية، ومصداقيتها وسلامتها“.

وترى بنغلاديش أن مجلس الأمن يمكن، بل ينبغي، أن يؤدي دورا مفيدا في تيسير التحقيق والمساءلة. وفي ظل الانقسامات التي لا مبرر لها داخل المجلس، من المرجح أن تطلق عمليات وآليات موازية على حساب النهج القائم على التوافق في الآراء. وفي هذا السياق، نحيط علما بالقرار الذي اتخذته الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشأن التصدي للتهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية.

ونحن نعلق أهمية على إجراء مداولات بناءة بشأن مسألة الإسناد العالمي لهجمات الأسلحة الكيميائية في الدورة العادية المقبلة لمؤتمر الدول الأطراف. ونشدد على الأهمية القصوى لتمكين الأمانة الفنية للمنظمة من تنفيذ ولاياتها ومسئولياتها مع بذل العناية الواجبة، بطريقة نزيهة.

ولا تزال بنغلاديش تشعر بقلق خاص إزاء التهديدات المحتملة للإرهاب الكيميائي، وتحث الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على العمل الجماعي مع المنظمات الدولية المعنية من أجل التصدي للتهديدات التي يشكلها استخدام جهات من

للعلوم حلقة العمل الدولية الثانية بشأن السلامة البيولوجية، وإدارة المخبرات، والتقنيات التجريبية من أجل تدريب الباحثين من البلدان النامية في مجال الوقاية من الأمراض المعدية، وتوفير المنافع العامة للمجتمع الدولي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سيعقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي. وتؤيد الصين أعمال كل من الفريق العامل التحضيري للمؤتمر الاستعراضي الرابع، والفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن الأولويات المقبلة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونتوقع من جميع الأطراف أن تأخذ الأحكام الأساسية في الاتفاقية في الاعتبار، وأن تستفيد استفادة كاملة من المؤتمر الاستعراضي الرابع، وأن تضع خطط تنفيذها في المستقبل بشكل سليم، وأن تنفذ جميع أحكامها بطريقة متوازنة من أجل تحقيق مقاصد وأهداف الاتفاقية مبكراً.

وقد أوفت الصين دائماً، بضمير وبدقة بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وقدمت مختلف الإعلانات الدقيقة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الوقت المناسب. وحتى الآن، استقبلت الصين ما يزيد عن ٥٠٠ من عمليات التفتيش الموقعي من جميع الأنواع. وقمنا بدور نشط في تشجيع التعاون الدولي ذي الصلة، وساعدنا الدول الأطراف الأخرى على تحسين قدراتها في مجال التنفيذ عن طريق تقديم مساهمات مالية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتنظيم دورات تدريبية بشأن المساعدة والحماية للدول الأطراف في آسيا.

وما انفكت الصين تعارض بشدة استخدام أي دولة أو منظمة أو فرد للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف، ولأي غرض من الأغراض. ونؤيد الهدف الشامل المتمثل في إجراء تحقيق محايد في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية بحيث يمكن أن استخلاص استنتاجات يمكنها الصمود أمام اختبار الزمن، وتستند إلى الأدلة الدامغة، مع محاسبة المرتكبين

السيد جي هاوجون (الصين) (تكلم بالصينية): تقف الصين بحزم لدعم مقاصد وأهداف اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومواصلة تعزيز علميتهما وفعاليتيهما وسلطتهما. وترحب الصين بانضمام دولة فلسطين وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وانضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي العام الماضي، اعتمد اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية برنامج عمل للفترة الفاصلة بين الدورات، مما يمهّد السبيل إلى زيادة تعزيز عملية اتفاقية الأسلحة البيولوجية خلال السنوات القليلة المقبلة. ويؤدي منع إساءة استخدام التكنولوجيا والعلوم البيولوجية والتوقف عن استخدامها دوراً حيوياً في تعزيز الأمن البيولوجي.

وقد عززت الصين بحمة مدونة لقواعد السلوك للعلماء البيولوجيين في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، على أساس طوعي، من أجل التصدي للتحديات التي تشكلها التطورات التكنولوجية البيولوجية. وفي حزيران/يونيه، عقدت الحكومة الصينية ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية حلقة دراسية متعددة الجنسيات في الصين. وفي آب/أغسطس، قدمت الصين مشروع مدونة قواعد السلوك المستكملة إلى اجتماع خبراء اتفاقية الأسلحة البيولوجية. والصين مستعدة لمواصلة مناقشة هذه المسألة مع جميع الأطراف من أجل تحسين مشروع المدونة. وتعتقد الصين أن نظم مراقبة صادرات عدم الانتشار البيولوجي ونظم التعاون الدولي يمكن أن توفر الضمانات المؤسسية لعدم الانتشار البيولوجي والتعاون الوطني، الأمر الذي ينبغي أن يخضع لمزيد من النقاش في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتولي الحكومة الصينية أهمية كبيرة للأمن البيولوجي. وبينما تقوم الصين بتعزيز آلية الأمن البيولوجي وبناء القدرات لديها، شاركت بحمة في التعاون الدولي في هذا المجال. وفي هذا الشهر، سيعقد معهد ووهان لعلم الجراثيم التابع للأكاديمية الصينية

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.13). ونعرب أيضاً عن تأييدنا للبيان الذي سيديلي به ممثل فرنسا باسم الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية أمرٌ ياباه الضمير الإنساني. وفرض حظر كامل على إنتاجها واستخدامها هو ركيزة أساسية للقانون الدولي. وقد صمدت القاعدة التي تحظر استخدامها على مدى عقود. ومع ذلك، للأسف، لا تزال هذه الأسلحة تُستخدم اليوم. وندين بشدة كل استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف وفي أي مكان.

وفي الآونة الأخيرة، استُخدمت هذه الأسلحة بشكل مُريع في دوما على يد نظام الأسد وفي سالزبري من جانب روسيا. وتشكل هذه الهجمات المروعة خرقاً واضحاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهي إهانة للنظام الدولي القائم على القواعد والجهود الضخمة التي بذلها المجتمع الدولي لإحالة هذه الأسلحة البشعة إلى صفحات التاريخ المطوية. وتدل موجة طرد المسؤولين الروس في أعقاب الهجوم الذي وقع في سالزبري في نيسان/أبريل من هذا العام على مدى وحدة الرأي بشأن هذه المسألة في إطار المجتمع الدولي.

وتحديد هوية مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية هو خطوة مهمة في ضمان المساءلة وردع الهجمات في المستقبل. وقد منعت روسيا اتخاذ إجراءات في مجلس الأمن للتحقيق ومحاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. والقرار المتخذ في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في لاهاي في حزيران/يونيه دليلٌ واضحٌ على التزام المجتمع الدولي

والأطراف المسؤولة عن ذلك. وفي الوقت نفسه، ترى الصين أن هناك حاجة إلى الاستفادة بشكل كامل من الآليات القائمة التابعة للاتفاقية، والتقييد الدقيق بأحكامها عند معالجة إدعاء استخدام الأسلحة الكيميائية.

وبيّنت نتائج التصويت في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في حزيران/يونيه الماضي أن ثمة انقساماً كبيراً بين الدول الأطراف بشأن كيفية التعامل مع إسناد المسؤولية عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية. وتود الصين الإعراب عن قلقها إزاء أن هذه المسألة المهمة المتعلقة بمقاصد الاتفاقية وأهدافها قد عولجت بفرض إجراء تصويت دون إجراء مشاورات مستفيضة. وتحث الصين الدول الأطراف على أن تتلاقى في منتصف الطريق وأن تسد بشكل ملائم أي ثغرات عن طريق إجراء مشاورات على قدم المساواة بغية تجنب التأثير سلبي على تطور الاتفاقية في المستقبل.

وترحب الصين بالتقدم المحرز في التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية ومخلفات الأسلحة الكيميائية في روسيا وليبيا والعراق. ومن المؤسف أن بعض الدول الأطراف التي تمتلك الأسلحة الكيميائية أو تخلت عن هذه الأسلحة في أراضي دول أطراف أخرى لم تدمرها بشكل كامل في غضون المهلة المنصوص عليها في الاتفاقية. وترى الصين أن لتدمير الأسلحة الكيميائية في الوقت المناسب، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية التي خلفتها اليابان في الصين، تأثيراً على تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية وأنه يستحق نفس الاهتمام الذي يحظى به الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية. والصين تحث اليابان على التنفيذ الصارم لخطة التدمير الجديدة التي تمت الموافقة عليها في بداية عام ٢٠١٧ وعلى تدمير الأسلحة البيولوجية والكيميائية اليابانية بشكل كامل وبصورة آمنة وفي أقرب وقت ممكن من خلال استثمار المزيد من الموارد. ويجب الانتهاء من هذا التدمير بحلول عام ٢٠٢٢، على النحو المقرر.

ويجب علينا جميعاً أن نفعل المزيد لكفالة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بصرامة. ونحث جميع الأطراف على إخطار مجلس الأمن عن أي أدلة على أن إيران تزاوّل نشاطاً يتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف ومدونة لاهاي لقواعد السلوك هما الصكان الرئيسيان في مجال انتشار القذائف التسيارية، وترحب المملكة المتحدة بعملهما المهم.

أخيراً، أود أن أبرز قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والدور المركزي الذي يؤديه في منع وقوع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها والمواد المتصلة بها في أيدي جهات من غير الدول، بما فيها الإرهابيون. وقد كان الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٦ واتخاذ القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦) أهم تنقيح لعمل لجنة القرار ١٥٤٠ على مدى تاريخها الممتد لـ ١٣ سنة ومثالا طيباً على التوافق في الآراء بشأن مسائل عدم الانتشار. ولا بد لنا من مواصلة تعزيز تنفيذ الفعّال إذا أردنا التصدي للتهديد الذي تشكله الجهات من غير الدول، بما فيها الإرهابيون.

السيد خايمي كالديرون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية):
لا توجد أسباب يمكن أن تبرر استخدام أسلحة الدمار الشامل من جانب أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف. وبالنسبة للسلفادور، من الواضح أنه يجب أن يظل القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل مدرجا على جدول الأعمال ومن بين أولوياتنا. ولذلك السبب، تتزايد أهمية وضرورة الاستمرار في تنفيذ جميع أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وبالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً على القيمة الكبيرة لكلتا الاتفاقيتين في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

ويسود اعتقاد عالمي اليوم بأن استخدام الأسلحة الكيميائية يتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والرأي

بتعزيز قواعد مكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية. وقد حان الوقت الآن للمضي قدماً في ذلك العمل.

ونحن نؤيد بالفعل زيادة الميزانية العادية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتعهدها بالتبرع بمليون جنيه استرليني إضافي لمساعدة المنظمة في تنفيذ القرار في شهر حزيران/يونيه. وندعو جميع الدول الأطراف إلى سداد المبالغ المستحقة عليها لكفالة تزويد تلك المؤسسة المهمة بالموارد المناسبة. وينبغي أن نعزز قدرات المنظمة المكلفة بحماية الاتفاقية وسيكون مؤتمر الدول الأطراف المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر خطوةً مهمة أخرى نحو تحقيق ذلك الهدف.

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية هي حجر الزاوية للنظام الدولي لحظر الأسلحة البيولوجية. ويجب كفالة أن تظل الاتفاقية فعالة وعالمية في مداها. وثمة أهمية بالغة لأن تبذل جميع الدول الأطراف فيها جهوداً بهدف ضمان الانضمام العالمي للاتفاقية وتنفيذها بصورة كاملة وفعالة. وندعو الأمين العام ورئيس اجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠١٨ والدول الأطراف نفسها، فضلاً عن وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، إلى العمل معا بصفة عاجلة من أجل وضع تدابير لتأمين تمويل مستدام ومستقبل مشرق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ومن الضروري أن تسدد الدول المتأخرة في السداد ما عليها من مستحقات فوراً.

لا يزال انتشار القذائف الباليستية، إلى جانب التطوير غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل، يشكل خطراً جسيماً على السلام والأمن الإقليميين والعالميين. ونكرر تأكيد الدعوة الموجهة إلى إيران في قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) بعدم القيام بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المعدة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية هذه.

الدول الأعضاء إلى حشد الإرادة السياسية لتمكين الاتفاقية من التصدي، من خلال خطط عملها، للتحديات الحالية والمقبلة. يظل بلدي ملتزماً بالعمل بشكل بناء لتحقيق نتيجة إيجابية للاتفاقية وتنفيذها بشكل كامل قبل المؤتمر الاستعراضي المقبل المقرر عقده في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٢١. ونود أن نشدد على أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية بالإضافة إلى الاعتبارات الأمنية تتضمن فوائد أخرى تتيح العديد من الفرص للدول من المهم من أجلها تسليط الضوء على التعاون التقني فيما بين الأطراف. لذلك هناك حاجة إلى المزيد من التنسيق بين الدول لتعزيز المساعدة الدولية.

وفي هذا الصدد فإننا نرحب بمبادرات مثل التبادل في مجال العلوم والتكنولوجيا البيولوجية وتعزيز بناء القدرات في مجالات مراقبة الأمراض المعدية والكشف عنها وتشخيصها واحتوائها.

لا يزال إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية يشكّلان أهمية من أجل الإزالة الفعالة لجميع أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد نرحب بانضمام دولة فلسطين وجمهورية أفريقيا الوسطى مؤخراً إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية وناشد أولئك الذين لم يصبحوا أطرافاً بعد في هاتين الاتفاقيتين الانضمام إليهما بدون تأخير.

السيد سيفاموهان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/CA/C.1/73/PV.14).

يمثل استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. إن الحوادث الأخيرة التي تنطوي على استخدام الأسلحة الكيميائية تثير قلقاً عميقاً ويجب مساءلة مرتكبيها. وفي هذا الصدد تؤكد ماليزيا ضرورة التقيد بمبادئ

العام يدينه. ولم يكن ذلك ممكناً دون العمل الشامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدعم من المجتمع الدولي. وبقربنا العمل الدؤوب للمنظمة بصورة مطردة من تحويل الفكرة المتمثلة في إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية إلى واقع.

ولئن كنا نرحب بالتقدم المهم المحرز في تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها، ندرك أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به وتشير الأنشطة التي نُفذت مؤخراً إلى أن التهديد لا يزال قائماً. ولا يزال نشعر بالقلق إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة ضد البشرية، وخصوصاً عندما تُستخدم ضد المدنيين الأبرياء.

ولا بد لنا من التثبت من الطرف المسؤول عن آخر الفضائع من خلال إجراء تحقيقات وافية بعيدة عن جميع التدخلات السياسية. ومن الضروري أن تستند النتائج والاستنتاجات إلى معلومات موضوعية ويمكن التحقق منها لضمان مصداقيتها. وفي ذلك الصدد، نرى أنه ينبغي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إجراء تحقيق لتحديد الجهة المسؤولة عن تنفيذ وتنظيم ورعاية آخر الأنشطة المتعلقة بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية. وستحرص السلفادور على معرفة تلك النتائج.

تعيد السلفادور تأكيد التزامها بتعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بغية منع الخطر الذي تشكله تلك الأسلحة. ولا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء الخطر الذي تشكله الكائنات العضوية الطبيعية، فضلاً عن تلك التي يمكن تصنيعها وتحويلها عمداً لاستخدامها كأسلحة.

ولذلك، نأسف لعدم تمكن المؤتمر الاستعراضي الثامن للاتفاقية من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية أو برنامج عمل محدث. ومع ذلك، نرحب بالجهود التي بذلت خلال اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية لعام ٢٠١٧، والتي يَسرت اعتماد برنامج عمل فيما بين الدورات. وندعو جميع

باحترام كبير والتي قدمت إسهامات هائلة في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ إنشائها قبل أكثر من عقدين.

وتؤيد ماليزيا بقوة دعوات الانضمام العالمي إلى اتفاقية حظر استحداث وتخزين الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وتعتقد ماليزيا في هذا الصدد أنه ينبغي وضع تدابير تحقق فعالة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتتابع ماليزيا حالياً عمليات محلية ضرورية لاعتماد مشروع قانون وطني للأسلحة البيولوجية عملاً بالمادة الرابعة من الاتفاقية.

وسنشارك قدر الإمكان أيضاً في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية لاستخدام العوامل البيولوجية والسامة للأغراض السلمية تمثيلاً مع المادة العاشرة من الاتفاقية. وتمشيا مع مواقف شركائنا في الرابطة ستبذل ماليزيا قصارى جهودها لضمان بقاء جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ومنطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى على النحو المنصوص عليه في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ولتحقيق هذه الغاية ستواصل ماليزيا دعم الجهود المبذولة من خلال الآليات ذات الصلة بقيادة الرابطة، على غرار اجتماع وزراء دفاع دول الرابطة والمنتدى الإقليمي للرابطة.

السيد لي جانغ - غيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): شكلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية طوال العقود القليلة الماضية الركيزتين الأساسيتين للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار إلى جانب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد عززت المعاهدتان جهودنا الجماعية لحظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والمواد المرتبطة بها. وفي حالة اتفاقية الأسلحة الكيميائية أحرز المجتمع الدولي تقدماً ملحوظاً بتدمير ٩٦ في المائة من جميع الأسلحة الكيميائية المعلن عنها وبلوغ عضوية شبه عالمية.

اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وتؤكد ماليزيا من جديد التزامها القاطع بالتنفيذ الكامل والفعال لذلك الصك التاريخي. ونؤكد للجنة الأولى بأننا سنواصل العمل عن كثب مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من الدول الأطراف لكفالة تنفيذ الالتزامات عملاً بالاتفاقية.

وكما جرى تسليط الضوء في بياننا في إطار المناقشة العامة للجنة (انظر A/C.1/73/PV.6)، سيجري استئناف الإجراءات القضائية المتعلقة باستخدام غاز الأعصاب VX في مطار كوالالمبور الدولي في شهر شباط/فبراير ٢٠١٧ في المحكمة الماليزية العليا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد قيام الادعاء بإقامة دعوى ظاهرة الوجهة ضد كلا المتهمين. وأطلعت الحكومة الماليزية المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على جميع التطورات المرتبطة بالقضية.

ومن أجل تحقيق الأهداف الرئيسية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية تعتقد ماليزيا أنه ينبغي لجميع الدول الأطراف المعنية اتخاذ المزيد من التدابير صوب تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها مع رصد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية للتقدم المحرز.

ومن الضروري أن تتعاون جميع الأطراف تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما يتيح لها الاضطلاع بفعالية بمسؤولياتها إزاء التحقيقات المتعلقة باستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية. وإذ تلاحظ ماليزيا قرار تزويد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بولاية الإسناد التي اعتمدت خلال الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ٢٧ حزيران/يونيه فإنها تكرر تأكيد ضرورة حماية المنظمة من التأثيرات الخارجية المحتملة في تسيير عملها. ومن الضروري الحفاظ على السلامة المؤسسية لتلك الهيئة التقنية التي تحظى

ويعتقد وفد بلدي اعتقاداً راسخاً أن عملية الاتفاقية هي عنصر أساسي في ضمان السلام والأمن العالميين وبالتالي ينبغي إعطاؤها أولوية قصوى. ونحث الدول الأربع المتبقية غير الأطراف في الاتفاقية على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن بدون أي شرط مسبق.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية ظلت جمهورية كوريا ثابتة في دعمها لتعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية على أساس التنفيذ القوي لكل دولة طرف للالتزامات بموجب الاتفاقية. وبالنظر إلى التطور السريع لعلوم الحياة اليوم وطبيعتها ذات الاستخدام المزدوج، يعتقد وفد بلدي أنه من المهم إقامة توازن دقيق بين الفائدة الكبيرة للتكنولوجيات البيولوجية ومخاطر انتشارها. وتتطلب العلاقة بين التكنولوجيات الناشئة وتحويلها المحتمل للاستخدام كسلاح دراسة دقيقة من أجل الحفاظ على اتفاقية الأسلحة البيولوجية ذات صلة وتحديثها.

وفي هذا السياق يرحب وفد بلدي بالاحتتام الناجح لاجتماع عام ٢٠١٧ للدول الأطراف ولا سيما موافقته على إنشاء برنامج فيما بين الدورات. لقد كان من المجدي والمناسب تماماً من حيث التوقيت أن اجتماع الخبراء لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في شهر آب/أغسطس الماضي أجرى مناقشة متعمقة بشأن استعراض التطورات في مجال العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بالاتفاقية.

ويسلط وفد بلدي الضوء أيضاً على أن تعزيز تدابير بناء الثقة بين الدول الأطراف وبناء القدرات والمساعدة الكافية هي شروط أساسية لكفالة فعالية الاتفاقية وفائدتها العالمية. وكجهد ملموس في هذا الصدد، أنشأت حكومتي في العام الماضي الصندوق العالمي للقضاء على الأمراض، وهو مضمّم لدعم بناء القدرات في البلدان النامية للوقاية من الأمراض المعدية واكتشافها والتصدي لتفشيها.

لكن التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية اليوم لا يقل خطورة عن التهديد باستخدام الأسلحة النووية. ولا يزال هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية بعيد المنال حيث نشهد مراراً وتكراراً الاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في سورية والمملكة المتحدة. ولا تزال أربعة بلدان ترفض الانضمام إلى الجهود الدولية الرامية لحظر تلك الأسلحة الخطيرة.

ومن دواعي القلق العميق بشكل خاص أن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية لا تزال دون معالجة حتى بعد مرور خمس سنوات على انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويحيط وفد بلدي علماً مع القلق بالتقرير الأخير لفريق تقييم الإعلانات الذي يشير إلى أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال غير قادرة على سد جميع الثغرات وحل التناقضات التي تم تحديدها في الإعلان الأولي لسورية.

وفي هذا الصدد نود أن ننضم دعماً لعمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، ونحث الحكومة السورية على التعاون الكامل مع آليات المنظمة. كما ندين بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف ومن قبل أي كان. ويجب محاسبة المسؤولين عن هذه الأفعال الشنيعة.

وفي هذا الصدد يرحب وفد بلدي بالقرار المتعلق بالتهديد الناجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في شهر حزيران/يونيه الماضي. وسوف تعمل آلية الإسناد التي سيتم إعمالها في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على ردع الجناة المحتملين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في المستقبل، وبالتالي الإسهام في التنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

يتعامل نظام الأسلحة البيولوجية في الوقت الحالي مع مشاكل إضافية تتعلق بزيادة الأنشطة الطبية والبيولوجية العسكرية الأجنبية، بما في ذلك أنشطة ما بعد الاتحاد السوفيتي في الفضاء. وفي هذا الصدد، نقترح تحسين شكل الاتفاقية من أجل تدابير لبناء الثقة بغية زيادة الشفافية وتعزيز الثقة بالامتثال لها. من حيث المبدأ، نحث المعنيين على الامتناع عن عسكرة الرعاية الصحية. ونأمل أن تتمكن جميع القوى ذات الفكر الصائب من الالتفاف حول برنامج عمل بناء وتعاوني لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وستبذل روسيا قصارى جهدها للمساهمة في تحقيق هذا الهدف والتعاون مع جميع الأطراف المهمة.

يؤيد الاتحاد الروسي النظام الدولي الحالي لحظر الأسلحة الكيميائية تأييداً كاملاً. إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي أحد أبحج الصكوك المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وكانت روسيا طرفاً مخلصاً ومسؤولاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فعلاً وقولاً، حيث كانت من أوائل الدول التي وقعت الاتفاقية في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ثم شرعت على الفور في العمل على تنفيذها. لقد قمنا بالتخلص من جميع مخزوننا من الأسلحة الكيميائية تحت رقابة دولية صارمة، وتم الانتهاء من تلك العملية الشاقة قبل الموعد المحدد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أقر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية بالتدمير الكامل للأسلحة الكيميائية في روسيا. إننا ندعو الدول الأخرى الحائزة، ولا سيما الولايات المتحدة، إلى أن تحذو حذونا وتعمل بأقصى ما في وسعها لاستكمال عملية نزع الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن.

إننا اليوم نرى التسييس الحاد للقضايا الكيميائية من قبل بعض البلدان. وعلى وجه الخصوص، فإن قرار الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في يونيو/حزيران - الذي منح الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة

علاوة على ذلك، وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونسيف، تلتزم حكومة بلادي بتعزيز قدرة المختبرات والقوى العاملة المختصة في البلدان النامية.

أود أن أختتم كلامي بالإشارة بإيجاز إلى أهمية تحسين الاستقرار المالي لنظام الأسلحة البيولوجية. فيتعين علينا إيجاد طريقة لتوفير القدرة المالية لعملياته في أسرع وقت ممكن.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
يبدل الاتحاد الروسي جهوداً حثيثة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، التي يجب اعتبارها أداة موثوقة للحد من خطر استخدام المواد البيولوجية كأسلحة والإسهام في تطوير التعاون الدولي في المجال البيولوجي للأغراض السلمية.

لقد عقد خبراء من الدول الأعضاء في الاتفاقية اجتماعاً مشمراً في جنيف في الفترة من ٧ إلى ١٦ آب/أغسطس، حضره ممثلو أكثر من ١٠٠ دولة ونظروا في مقترحات ملموسة لتحسين تنفيذ الاتفاقية. هناك أمل في أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض هذه المقترحات في المؤتمر الاستعراضي التاسع للاتفاقية في عام ٢٠٢١. وتشمل هذه المقترحات المبادرة الروسية التطلعية التي تقوم على نص الاتفاقية لاستخدام وحدات طبية وبيولوجية متنقلة من أجل تقديم المساعدة والتحقيق في الحالات المستخدمة فيها أسلحة بيولوجية والمساعدة في مكافحة الأمراض المعدية من أصول مختلفة. وقد قدم الوفد الروسي ورقة عمل جديدة في آب/أغسطس حول تطويرها. يعتقد الاتحاد الروسي أنه ينبغي لجميع أصدقاء اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن يدعموا الجهود المستمرة بين الدورتين في إطار الاتفاقية والعمل على التقريب بين مواقف الوفود من أجل الإسراع في اعتماد وتنفيذ تدابير قادرة على الحد من خطر الأسلحة البيولوجية. لا يوجد ببساطة بديل حقيقي لتلك العملية ضمن إطار اتفاق دولي تشارك فيه ١٨٢ دولة طرف.

الأفعال هي ادعاءات غير صحيحة تماماً وهي في الواقع مصممة لتضليل المجتمع الدولي.

سيتم تحميل النسخة الكاملة من هذا البيان على بوابة توفير الورق.

السيد بيناراندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باسم رابطة دول جنوب شرق آسيا، واندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.14). أود أن أبرز النقاط التالية نيابة عن الفلبين.

نحن ملتزمون بثلاثة صكوك بشأن أسلحة الدمار الشامل - اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، تعتقد الفلبين أنه يتعين على الدول الأطراف أن تسعى إلى النهوض بالعمل المكرس لتعزيز تنفيذ الاتفاقية على الصُّعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ونحن ندعم عملية ما بين الدورتين تتضمن مناقشات مركزة حول مقترحات وتدابير ملموسة وعملية بشأن التعاون الدولي والتأهب والاستجابة والمساعدة. وندعم الجهود الرامية إلى تعزيز المزيد من أوجه التآزر بين المنظمات الدولية ذات الصلة، حيث أن الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية هما قضيتان متداخلتان تتطلبان استجابات كلية ومنسقة. نحن ندرك أن التنفيذ الشامل للاتفاقية يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويطمئئنا مع جدول أعمال الأمين العام لنزع السلاح، والذي يعتبر نزع السلاح والتنمية مرتبطين بقوة.

إن الفلبين جزء من الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة و مواد الدمار الشامل وتشارك بنشاط في تعزيز جدول أعمال الأمن البيولوجي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونحن نقدر العمل الممتاز الذي تقوم به وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، لكن يجب علينا ضمان استدامتها المالية.

الكيميائية مهاماً نسبياً، غير ملائمة لهذا النوع من الهيئات البيروقراطية، والتي تتمثل في تحديد المدنيين باستخدام الأسلحة الكيميائية - نعتبره قراراً غير شرعي. إنه يتجاوز ولاية المؤتمر ويتعدى على الصلاحيات الحصرية المناطة بمجلس الأمن بموجب الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر من ميثاق الأمم المتحدة. إن تنفيذ الأفكار الواردة بالقرار من شأنه أن يهدد ليس اتفاقية الأسلحة الكيميائية نفسها فحسب بل والنظام الدولي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل برمته. وفي ظل هذه الظروف، نعتقد أنه من المهم الحفاظ على وحدة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونزاهة اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعدم السماح باستبدال أغراض الاتفاقية أو السماح بإعادة صياغتها لتعزيز مصالح سياسية متنافسة. ونأمل أن تقوم الدول التي تتبع سياسات مستقلة في الساحة الدولية بتقييم جاد لما حدث مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأن تعارض تنفيذ القرارات في المؤتمر الاستعراضي القادم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

في ظل هذه الخلفية، نشعر بالقلق إزاء النشاط المتحيز وغير الشفاف لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية هناك. تستند تقاريرها إلى مواد وأدلة تم الحصول عليها عن بعد، وبشكل رئيسي من جماعات المعارضة. لقد أُجريت التحقيقات في ظل انتهاكات جسيمة لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مثل عدم زيارة مواقع الحوادث المزعومة أو مراعاة المبدأ الرئيسي المتمثل في الحفاظ على سلسلة العهدة للأدلة المادية.

إنني أوشكت على الاحتتام وأحتاج بضع ثوانٍ أخرى. نحن ندين بشدة الاتهامات التي لا أساس لها والموجهة من المملكة المتحدة بشأن مشاركة مواطنين روس في حوادث تتضمن مواداً كيميائية سامة في مدينتي سالزبورج وأميسبورج. إن الإدعاءات التي قدمتها لندن بأن روسيا وحدها هي التي يمكنها أن تمتلك الوسائل التقنية والخبرة العملية والدوافع لارتكاب مثل هذه

الإرهابية المحتملة، ليس فقط في الفلبين، بل وفي منطقة جنوب شرق آسيا أيضا. وعلى الصعيد الوطني، تنفذ الفلبين خطة عمل وطنية كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية، مع اتباع نهج موحد، لبناء قدرتنا على درء المخاطر المرتبطة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والتأهب والتصدي لها.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على قلق الفلبين الشديد إزاء وجود أشكال أخرى من أسلحة الدمار الشامل وانتشارها، ولا سيما الأسلحة البيولوجية والكيميائية، ووسائل إيصالها، باعتبارها تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وتدعو الفلبين الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، أن تفعل ذلك دون تأخير، حيث إن إضفاء الطابع العالمي عليهما أمر بالغ الأهمية لنجاحهما.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.14).

إن استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لا يشكل تهديدا أمنيا خطيرا فحسب، وإنما له أيضا عواقب إنسانية مدمرة على السكان المدنيين بسبب طابعها العشوائي وإمكانية تسببها في أشكال مروعة من المعاناة.

وقد شهدت إيران الآثار المأساوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في التسعينات، عندما هاجم نظام صدام، بدعم مادي واستخباراتي من الولايات المتحدة، المدنيين الإيرانيين والقوات الإيرانية في ٤٠٠ حادثة أدت إلى وفاة وإصابة أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ إيراني. ولا يزال العديد من الناجين يعانون آثارا تمتد مدى الحياة لعوامل الحرب الكيميائية. وقد ألهمت ذكرى ضحايا تلك الهجمات الكيميائية المروعة إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي أدى تنفيذها إلى تدمير ٩٦ في المائة تقريبا من جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها. ومن

ونرى أهمية قيام جميع الدول بسداد اشتراكاتها المقررة، وهو أمر لا غنى عنه لتعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية. كما نشدد على قيمة برنامج الرعاية في تيسير مشاركة الخبراء الوافدين من العواصم في اجتماعات الاتفاقية.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، يؤكد وفد بلدي مجددا التزام الفلبين بالتنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للاتفاقية. وتدين الفلبين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، وفي أي وقت، وأيا كانت الظروف، فهو أمر غير مقبول ويشكل انتهاكا للقانون الدولي.

والفلبين ملتزمة بتنفيذ الاتفاقية وبعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتفي حتى الآن بالتزاماتها. وما برحت الفلبين تعمل بنشاط من أجل سن قوانين محلية لتنفيذ الاتفاقية. وقد شارك ممثلون من بلدي في منتدى الجهات المعنية لدى الدول الأطراف في آسيا بشأن اعتماد تشريعات التنفيذ الوطنية. كما تواصل الفلبين بناء قدرتها على التصدي لأي هجوم كيميائي من خلال إنشاء المزيد من الوحدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وتدريب الموظفين، وتوفير المعدات اللازمة.

ولا تزال السلطة الوطنية الفلبينية تتعاون بشكل فعال مع الوكالات الحكومية الأخرى، والأوساط الأكاديمية، وقطاع الصناعات الكيميائية. ولا يمكن للفلبين التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية برامج بناء القدرات، لا سيما بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي ستمكنها من تحقيق حالة استعداد تتيح لها اتخاذ الإجراءات المطلوبة على وجه السرعة وتقديم المساعدة اللازمة عند مواجهة التهديد باستعمال الأسلحة الكيميائية أو استعمالها الفعلي.

ولا يزال بلدي يستضيف في مانيل مبادرة مراكز الامتياز التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في جنوب شرق آسيا، لأمر الذي يدل على جدتنا في تعزيز نظم دفاعنا ضد الهجمات

فضلا عن فعالية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وموضوعيتها ونزاهتها، من خلال اتباع نهج قائم على توافق الآراء. وباعتبار إيران داعما رئيسيا لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإنها مستعدة للتعاون على هذا الأساس، وترفض أي قرار يقوض دور الاتفاقية أو المنظمة على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية.

إن النهج والمبادرات القائمة على تحالفات لن تسهم في تعزيز القاعدة التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية أو تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وينطبق ذلك أيضا على الهجمات غير القانونية التي تشنها الولايات المتحدة وشركاؤها بالصواريخ ضد سورية. ويعتمد نجاحنا في القضاء نهائيا على الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم على تحقيق عملية اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك يجب على الدول غير الأطراف المتبقية، ولا سيما النظام الإسرائيلي - الذي يمتلك مخزونات كبيرة من الأسلحة الكيميائية - أن تنضم إلى الاتفاقية.

ولا يمكن التصدي بفعالية للتحديات التي تواجهها اتفاقية الأسلحة البيولوجية من خلال عملية فيما بين الدورات. ونؤمن إيماننا راسخا بأن النهج الأكثر فعالية لتعزيز الاتفاقية يتمثل في استئناف المفاوضات بشأن وضع بروتوكول ملزم قانونا للاتفاقية. وندعو الولايات المتحدة إلى سحب اعتراضها على استئناف تلك المفاوضات. ويشكل استمرار عدم انضمام النظام الإسرائيلي إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية عقبة رئيسية أمام تحقيق عالميتها، كما يعرض أمن الدول الأطراف في الاتفاقية في الشرق الأوسط للخطر. وهذا مثال آخر على سلوك نظام لا يحترم المعايير الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إننا نقرب من منتصف النهار، ولكن لا يزال هناك أربعة أشخاص في قائمة المتكلمين لدي، في إطار المجموعة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولذلك سنواصل حتى تنتهي من قائمة المتكلمين في إطار هذه

الأهمية بمكان الحفاظ على قصة النجاح هذه من خلال معالجة التحديات التي تواجهها الاتفاقية.

إن الولايات المتحدة هي الدولة الطرف الوحيدة التي لم تنته بعد من تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية، على الرغم من امتلاكها جميع القدرات المالية والتقنية اللازمة للقيام بذلك. وعليها أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية دون إبطاء. وينبغي أن يظل هدفنا الرئيسي هو تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية بشكل كامل يمكن التحقق منه، حيث إنه أمر حيوي لبناء الثقة في الاتفاقية وتعزيز الثقة بين الدول الأطراف.

وتشكل التقارير المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية، لا سيما من جانب الجماعات الإرهابية في سورية، مثار قلق بالغ. ومن الواضح أنه ما كان في مقدور تلك الجماعات الإرهابية شراء العوامل الكيميائية السامة وإنتاج الأسلحة الكيميائية واستخدامها دون مساعدة ودعم خارجيين. وهذه الحالة تشبه إلى حد كبير الكيفية التي تمكن بها جيش صدام من حيازة الأسلحة الكيميائية واستخدامها في ثمانينات القرن العشرين. وهناك العديد من الأدلة على أن شركات أوروبية وأمريكية كثيرة زودت صدام بالمعدات والمواد والتكنولوجيا اللازمة لتطوير برنامجه للأسلحة الكيميائية. ومن المعروف أن موردين أمريكيين أرسلوا إلى صدام سلائف كيميائية للأسلحة الكيميائية وأنايب للقذائف وعوامل بيولوجية، بما فيها عينات من الجمرة الخبيثة. ونظرا لحاجة جميع تلك الشركات إلى الحصول على تراخيص للتصدير من حكوماتها، فما كان في مقدورها نقل سلائف الأسلحة الكيميائية تلك إلى صدام دون مباركة حكوماتها.

ومن أجل النهوض بالمعايير العالمية لمكافحة الأسلحة الكيميائية، من الضروري للمجتمع الدولي أن يبقى متحدا في إدانة استخدامها والحفاظ على سلامة الاتفاقية ومصداقيتها،

ومن دواعي الأسف العميق عرقلة ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة المنشأة للنظر في جميع حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وتحديد الجهة المسؤولة عنها من خلال استخدام روسيا مرارا لحق النقض في مجلس الأمن العام الماضي. وخلصت آلية التحقيق المشتركة، قبل إغلاقها، إلى مسؤولية القوات الحكومية السورية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

ويجب أن تتوفر لخبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذين يضطلعون بالتحقيق في الادعاءات بشن هجمات بالأسلحة الكيميائية والتحقق من الجوانب الأخرى من تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية إمكانية الوصول دون عوائق إلى مواقع الهجمات وغيرها من الأمور المتصلة بعملهم. ويجب على جميع البلدان أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بحسن نية حتى تحتتم تحقيقاتها بنجاح. وأي محاولات لتقويض أو التشكيك في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو سلطتها أو في خبرائها، بما في ذلك من خلال الهجمات الإلكترونية، غير مقبولة.

وفي ذلك الصدد، نرحب بقرار الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية المتخذ في ٢٧ حزيران/يونيه بتعزيز قدرات خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد مرتكبي الهجمات باستخدام الأسلحة الكيميائية. ونتطلع أيضاً إلى اتخاذ مزيد من الخطوات في ذلك الصدد خلال الدورة القادمة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية والمؤتمر الاستعراضي الرابع المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام.

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد وزراء خارجية بلدان الاتحاد الأوروبي نظاماً جديداً من التدابير التقييدية للتصدي لاستخدام الأسلحة الكيميائية وانتشارها. ونتطلع إلى تنفيذه

المجموعة، ثم نستمع إلى بيانات بشأن المجموعة التي كان مقرراً مناقشتها اليوم ابتداء من الظهر وحتى الساعة ١٣/٠٠، وفقاً لقرار أمس (انظر A/C.1/73/PV.15).

السيدة بليبيته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.14) والبيان المشترك الذي سيديلي به ممثل فرنسا باسم الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

ومن المروع حقاً أنه بعد ٩٠ عاماً على بدء نفاذ بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، و ٢٥ عاماً على التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، نشهد العديد من حالات الاستخدام المؤكد للأسلحة الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت السنوات الأخيرة زيادة في تواتر تلك الجرائم البشعة.

بينما ارتكب معظم تلك الجرائم في سورية والعراق اللذين مزقتهما النزاع، ارتكبت هجمات موجهة باستخدام العوامل المؤثرة على الأعصاب أيضاً في أوقات السلم في المملكة المتحدة وماليزيا.

وتدين ليتوانيا بأقوى العبارات الممكنة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جهات حكومية أو غير رسمية في أي مكان في العالم. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية وأن يوحد كافة جهوده لتعزيز القدرات المؤسسية من أجل كفاءة التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب إجراء تحقيق شامل ودقيق في جميع الهجمات المزعومة ومحاسبة مرتكبيها. ونتفق تماماً مع تقييم سلطات المملكة المتحدة بأنه من المحتمل جداً أن تكون روسيا مسؤولة عن استخدام العامل المؤثر على الأعصاب في هجوم سالزبوري وأنه لا يوجد أي تفسير آخر معقول.

المسؤولين. ومن الضروري أن تكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، باستخدام الأدلة المستندة إلى الحقائق، قادرة أيضاً على تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، خاصة وأن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لم تتمكن من مواصلة عملها.

وبناء على التزامنا بسيادة القانون، انضمت النمسا إلى الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. وشأنها شأن نظام جزاءات الاتحاد الأوروبي المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية، فإن الشراكة موجهة ضد الذين يرتكبون تلك الجرائم الفظيعة. ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

لقد كانت اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة لعام ١٩٧٢ أول اتفاقية تحظر فئة كاملة من الأسلحة. ومثل اجتماع الخبراء خطوة هامة في المساهمة في فعالية الاتفاقية وتطلع إلى مواصلة العمل على مستوى الخبراء في السنوات المقبلة.

ويساور النمسا قلق بشأن تطوير وتحديث نظم الإيصال المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما سعي عدة بلدان معنية لتطوير برامجها للقذائف التسيارية. وبما أن هذه التطورات تشكل عنصراً هاماً في الجهود العالمية المبذولة لحظر أسلحة الدمار الشامل، يجب تناول هذه البرامج بعناية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. إن مدونة لاهاي لقواعد السلوك بمثابة صك مهم متعدد الأطراف لكفالة ضمان الشفافية وبناء الثقة في ذلك الصدد. ونشجع جميع الدول على الانضمام إلى المدونة ودعم ذلك الإجراء الملزم سياسياً. وستواصل النمسا العمل بوصفها أمانة تلك الآلية الحيوية.

إن الضمان الوحيد لعدم الاستخدام هو القضاء على جميع فئات أسلحة الدمار الشامل. لذلك كان نزع أسلحة الدمار الشامل - سواء كانت نووية أو بيولوجية أو كيميائية - دائماً

العملي. ونحن ممتنون أيضاً للوفد البولندي لتقدمه مشروع القرار A/C.1/73/L.20 بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وجهوده الدؤوبة من أجل تحقيق نتائج متوازنة.

وليتوانيا عضو نشط في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب على جميع البلدان أن تقف متحدة ضد أي محاولات لاستخدام الأسلحة الكيميائية أو مساعدة المتهمين بالمسؤولية عن استخدامها. ويجب علينا بذل جهودنا المشتركة لحاسبة كل المسؤولين عن تلك الأعمال البشعة.

السيدة تيشي - فيسليبرغر (النمسا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد النمسا تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.14).

وتدين النمسا بأشد العبارات أي استخدام لأسلحة الدمار الشامل. في السنوات الأخيرة، وثقت عودة مروعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. إن الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية الذي شهدناه في سورية وماليزيا وكذلك في إحدى دول الاتحاد الأوروبي، أي في المملكة المتحدة، غير مقبول ويجب إدانته بأقوى العبارات.

لقد التزمنا بالتخلص من الأسلحة الكيميائية. وتعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية، باعتبارها واحدة من ثلاث معاهدات تحظر أسلحة الدمار الشامل، مكوناً رئيسياً للنظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وتشكل الانتهاكات التي وقعت مؤخراً لالتزامات عدم الانتشار ونزع السلاح التي تم التعهد بها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية مصدر قلق بالغ.

ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على استخدام هذه الأسلحة البغيضة؛ ويجب اتخاذ إجراءات للتصدي لذلك. لذلك أيدت النمسا قرار مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في حزيران/يونيه الماضي بإنشاء آلية لتحديد

تعزيز قدرة مؤسساته على الصمود ومؤسسات الدول الأعضاء والشركاء والمنظمات الدولية في المجال الرقمي.“
في العام الماضي، لم يتوصل مجلس الأمن إلى اتفاق بشأن تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وبالتالي هيأ حالة للإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونرحب ونؤيد تأييدا كاملا قرار الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في حزيران/يونيه الماضي بتوسيع نطاق ولاية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد الجهة المسؤولة عن استخدام تلك الأسلحة.

ونرحب أيضاً بقرار منح المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية سلطة تبادل المعلومات مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً. وذلك القرار يمثل خطوة هامة نحو تحقيق المساءلة والعدالة.

أكدت هولندا في مناسبات عديدة سابقة أنه ما زال هناك عمل بالغ الأهمية يتعين القيام به فيما يتعلق بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية. وتقع معظم المسؤولية عن هذا العمل على عاتقها. والحاجة إلى هذا الآن أكثر إلحاحاً، نظراً للإبلاغ عن وقوع حوادث عديدة من الهجمات في السنوات الأخيرة، باستخدام الأسلحة الكيميائية. وأسندت أربع هجمات بصورة لا لبس فيها إلى النظام السوري، مما يعني أن النظام لا يزال يحتفظ بأسلحة كيميائية ويخفيها. وهذا سلوك مشين، وينبغي تقويمه دون إبطاء. وتعمل هولندا داخل الاتحاد الأوروبي على تشديد العقوبات ضد سوريا بغية الحد من السلوك الإجرامي للنظام السوري.

أولوية للنمسا. إن التدمير الكامل لمخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها، والمتوقع أن يكتمل في السنوات القليلة المقبلة، سيكون معلماً بارزاً. علينا أن نواصل السير على ذلك الدرب.

السيدة كالرينغبولد (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية):
بالإضافة إلى تأييد هولندا للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.14)، تود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية. ونؤيد أيضاً البيان المشترك الذي ستدلي به فرنسا بالنيابة عن الدول المشاركة في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

تضطلع المؤسسات المتعددة الأطراف بدور رئيسي فيما يتعلق بالأمن الدولي. لقد دافع بلدي دائماً عن النظام الدولي القائم على القواعد - وسيظل يناصره - بما في ذلك نظام تعدد الأطراف الفعال. ويستلزم نظام تعدد الأطراف التعاون النشط من جانبنا جميعاً.

في نيسان/أبريل، استهدفت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي بعملية هجوم إلكتروني عداية. وأود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به في ٤ تشرين الأول/أكتوبر رئيس المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي والممثل السامي للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي. وأعربوا عن قلقهم الشديد إزاء الهجوم الإلكتروني الذي شن مؤخراً وسعى إلى تقويض نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المنظمة الدولية المحترمة التي تستضيفها هولندا.

”ذلك الهجوم العدواني دل على الازدراء الشديد للعرض الرسمي من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تعمل من أجل القضاء على الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم تحت ولاية الأمم المتحدة. إن الاتحاد الأوروبي يشجب هذه الأعمال التي تقوض القانون الدولي والمؤسسات الدولية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي

المؤسسية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. نحن بحاجة إلى حل دائم؛ فاتفقينا معرضة للخطر.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية أداتان لا غنى عنهما في سعينا الجماعي من أجل عالم أكثر أمناً.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إنني آخذ الكلمة بالنيابة عن ٣٨ بلدا والاتحاد الأوروبي، الأعضاء في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

وتتاح نسخ من النص الكامل لهذا البيان في هذه القاعة وعلى شبكة الإنترنت.

إننا نقف معاً، نحن الدول الـ ٣٩ المشاركة في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، من أجل الحفاظ على المعايير والقواعد الدولية ضد استخدام أي جهة للأسلحة الكيميائية في أي مكان، وتحت أي ظرف من الظروف. ونحن مصممون على مكافحة عودة ظهور استخدام الأسلحة الكيميائية، ومنع إفلات من يلجأون إلى استخدام هذه الأسلحة أو يسهمون في تطويرها، من العقاب. وندين أيضاً بأشد العبارات الممكنة الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سوريا، في الشهور والسنوات الأخيرة.

لقد تأسست شراكتنا في ٢٣ كانون الثاني/يناير من أجل تعزيز تعاوننا؛ وحماية اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ والمساعدة في تحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية كخطوة نحو تقديمهم إلى العدالة؛ ودعم عمل الهيئات المختصة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والأمم المتحدة في هذا المجال. ونرحب بتنامي عضوية الشراكة، ونحث البلدان التي تشاظرنا آراءنا ولكن لم تنضم إلينا بعد، بأن تنضم إلينا. ونشير إلى

وتؤيد هولندا المملكة المتحدة، وتكرر الإعراب عن إدانتها الشديدة للهجوم الذي وقع في سالزبري في ٤ آذار/مارس. ونتفق مع تقييم المملكة المتحدة بأن من المحتمل جداً أن يكون الاتحاد الروسي مسؤولاً عن ذلك، وبأنه لا يوجد تفسير بديل معقول آخر.

وترعى هولندا بالاشتراك مع كندا اقتراحاً قدمته الولايات المتحدة بأن يُدرج في الجدول ١ لاتفاقية الأسلحة الكيميائية نوع عامل الحرب الكيميائية المستخدم في سالزبري، ونوع آخر وثيق الصلة به. وأوضح المجلس الاستشاري العلمي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بجلاء المخاطر الشديدة لهذا النوع من عوامل الحرب الكيميائية في تموز/يوليه الماضي. وعلاوة على ذلك، فليست له استخدامات معروفة لأغراض غير محظورة بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ولذلك، نحن مقتنعون بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لإدراج تلك المواد الكيميائية في القائمة. وأخيراً، ناشد الدول الأربع التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك دون تأخير.

وفي آب/أغسطس، عقدت الجولة الأولى من اجتماعات الخبراء المعنيين باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونرحب بالمناقشات التي دارت، ونأمل أن يجري بمزيد من التفصيل، تناول المسائل التي تخطى بدعم واسع النطاق، وأن تستخدم في نهاية المطاف لتنفيذ الاتفاقية.

وتشعر هولندا بقلق بالغ إزاء الحالة المالية الخطيرة للاتفاقية، الأمر الذي يعرض للخطر عقد اجتماع الدول الأطراف، في كانون الأول/ديسمبر، واستمرار عمل وحدة دعم التنفيذ، على نحو سليم. ونحث الدول الأطراف التي عليها متأخرات على تسديد المبالغ المستحقة بالكامل، وفي أقرب وقت ممكن. وندعو الأمين العام، ورئيس اجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠١٨، والدول الأطراف، ووحدة دعم التنفيذ إلى التعجيل بجهودهم الجماعية الرامية إلى وضع تدابير لضمان الاستدامة المالية والقدرة

البعثة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في اللطامنة في آذار/مارس ٢٠١٧، وفي سراقب في شباط/فبراير، فضلا عن التقرير المؤقت عن الادعاء باستخدامها في دوما، في نيسان/أبريل.

ونعتقد أن من المرجح جدا أن القوات المسلحة السورية هي المسؤولة عن هذا الهجوم، أخذنا في الاعتبار، في جملة أمور، استخدامها للأسلحة الكيميائية من قبل. ونلاحظ أن التقرير المؤقت المقدم من بعثة تقصي الحقائق عشر على دليل على استخدام الكلور، ونتربق تقريرها النهائي عن هذا الهجوم. ونحث الجمهورية العربية السورية على احترام التزاماتها كدولة طرف في الاتفاقية، والتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والكشف التام عن برنامج أسلحتها الكيميائية.

وندين استخدام العامل المؤثر على الأعصاب في سالزبري في ٤ آذار/مارس، والتعرض غير المباشر لذلك العامل في أميسبري في ٣٠ حزيران/يونيه، في المملكة المتحدة. ونشجب استخدام العامل المؤثر على الأعصاب من الدرجة العسكرية، ونثني على المملكة المتحدة، لشفافيتها، وللتقدم المحرز في التحقيق الذي بُجِره، والذي نأمل أن يؤدي قريبا إلى محاكمة مرتكبي تلك الأعمال البغيضة. ونتفق مع تحليل المملكة المتحدة بأنه من المحتمل جدا أن تكون روسيا مسؤولة عن الهجوم وبأنه لا يوجد أي تفسير بديل معقول.

وندين استخدام الأخبار الزائفة أو غير ذلك من الأدوات والحملات الرامية إلى تعمد نشر معلومات مضللة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية وتفادي الإسناد والمساءلة. كما ندين أيضا محاولة شن هجمات إلكترونية على مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي أوقفتها السلطات الهولندية في نيسان/أبريل. ونعرب عن القلق الشديد بشأن هذه المحاولة لتقويض سلامة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونرحب باعتماد الاتحاد الأوروبي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر لنظام جديد مستقل للتدابير التقييدية المكرسة لمكافحة

الإعلانين الوزاريين اللذين اعتمدهما الشراكة في ٢٣ كانون الثاني/يناير و ١٨ أيار/مايو.

وقد أيد أعضاء الشراكة في أيار/مايو، الدعوة إلى عقد دورة استثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والنظر في سبل تعزيز تنفيذها، بما في ذلك عن طريق استكشاف الخيارات المتاحة لتحديد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ونرحب ترحيبا حارا بالقرار الذي اتخذته الدورة الاستثنائية الأخيرة لمؤتمر الدول الأطراف، الذي يدين بأشد العبارات استخدام دول وجهات من غير الدول للأسلحة الكيميائية منذ عام ٢٠١٢ في الجمهورية العربية السورية، والعراق، وماليزيا، والمملكة المتحدة. ويتناول هذا القرار التهديدات المباشرة لأهداف الاتفاقية ومقاصدها.

ونرحب بأحكام القرار، الذي ينص على النظر في خيارات لتقديم مزيد من المساعدة إلى الدول الأطراف لتمكينها من تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. وتشمل هذه الخيارات تعزيز الأمن الكيميائي، وتمكين التعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية للأغراض غير المحظورة بموجب الاتفاقية، فضلا عن المقترحات الرامية إلى تحسين قدرات وأدوات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتعزيز تنفيذ نظام الاتفاقية للتحقق. وستشارك دول الشراكة في الاجتماعات التي ستعقد على مستوى الخبراء، في باريس في ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، لوضع نهج مشترك لدعم تنفيذ القرار.

ونؤكد من جديد دعمنا القوي لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، التي تشكل ركيزة أساسية من ركائز نزع السلاح الدولي وهيكل مكافحة الانتشار، والنظام الدولي القائم على القواعد، وهو ما نعول عليه جميعا. ونؤكد مجددا دعمنا الثابت للعمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونثني على العمل الذي يقوم به فريق تقييم الإعلانات، وبعثة تقصي الحقائق في سوريا. ونلاحظ مع القلق النتائج التي توصلت إليها

المأذون لها بذلك من قبل تلك الحكومات. كما نؤكد على ضرورة التنفيذ المتوازن والكامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وللصك الدولي للتعقب الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها؛ ونشدد في هذا الصدد، على الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين.

إن الحركة إذ تسلم بالآثار الإنسانية السلبية المترتبة على استخدام الذخائر العنقودية، وتتضامن مع البلدان المتضررة من الذخائر العنقودية، فإنها تدعو إلى تقديم ما يلزم من موارد مالية، ومساعدة تقنية وإنسانية لعمليات إزالة الذخائر العنقودية غير المنفجرة، وإعادة تأهيل الضحايا اجتماعياً واقتصادياً، وكذلك ضمان حصول البلدان المتضررة بشكل كامل على المواد والمعدات والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة لإزالة الذخائر العنقودية غير المنفجرة.

وتواصل حركة عدم الانحياز شجب استخدام الألغام المضادة للأفراد في حالات النزاع بهدف تشويه وقتل وترويع المدنيين الأبرياء، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وتدعو جميع الدول القادرة إلتوفير المساعدة المالية والتقنية والإنسانية لعمليات إزالة الألغام الأرضية، وإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للضحايا، علاوة على ضمان حصول البلدان المتضررة بالكامل على المعدات والتكنولوجيا والموارد المالية التي تحتاج إليها من أجل إزالة الألغام. وتؤكد مجدداً دول الحركة الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل لخطة عمل كارتاخينا، وتدعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية إلى النظر في ذلك.

انتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية وسلاتها. ويحدونا الأمل في إحراز تقدم سريع بشأن إدراج المعنيين من الأفراد والكيانات في القائمة.

وفي الختام، ندعو إلى توسيع نطاق الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إليها، من أجل توجيه رسالة واضحة عن رفضنا المشترك لقبول إفلات أي شخص مسؤول عن استخدام الأسلحة الكيميائية من العقاب، أينما كان، والتزامنا بإنهاء استخدامها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مجموعة أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ووفقاً للقرار الذي اتخذ يوم أمس (انظر A/C.1/73/PV.15)، تتناول اللجنة الآن المجموعة المتعلقة بالأسلحة التقليدية.

السيدة كريسنامورثي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تواصل حركة بلدان عدم الانحياز إعادة تأكيد الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وقطع غيرها ومكوناتها وذخائرها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها بغرض الدفاع عن النفس والاحتياجات الأمنية. وتعرب الحركة عن قلقها إزاء التدابير القسرية الانفرادية المتخذة في هذا المجال، وتشدد على أنه يجب ألا تفرض أي قيود غير ضرورية على نقل هذه الأسلحة. ومع ذلك، لا يزال يساور الحركة قلقٌ بالغ إزاء طائفة واسعة من الآثار الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بشكل غير مشروع. إننا ندعو جميع الدول، ولا سيما كبرى الدول المنتجة، إلى كفاءة اقتصر إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حصرياً على الحكومات أو الكيانات

نفقاتها العسكرية، وفقا لمبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، ونحث تلك البلدان على تخصيص تلك الموارد لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، ولا سيما مكافحة الفقر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في التكلم ممارسة لحق الرد بشأن مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أقدم بعض التوضيحات بشأن مختلف البيانات التي أدلي بها هنا خلال الأيام القليلة الماضية.

ينفي الاتحاد الروسي نفيًا قاطعًا جميع الاتهامات بأنه شارك في تسمم المواطنين الروسيين سيرغي ويوليا سكريبال في آذار/مارس ٢٠١٧ في سالزيري في المملكة المتحدة. إذ إن الاتحاد الروسي لم يطور أو ينتج أو يخزن بتاتا المادة الكيميائية التي أطلقت عليها البلدان الغربية اسم نوفيتشوك. وخلال المناقشة بشأن البلدان التي قد تكون أنتجت المواد السامة التي استخدمت ضد عائلة سكريبال، تبين أن أكثر من ٢٠ دولة، ومعظمها من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك المملكة المتحدة، إما تمتلك التكنولوجيا اللازمة أو أنتجت موادًا ماثلة للأغراض البحثية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يغيب عن البال أن أنواع العوامل المؤثرة على الأعصاب التي عُثر عليها في سالزيري وأميسبوري وسميت بنوفيتشوك في الغرب غير مدرجة في قوائم المراقبة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعندما اتصلت المملكة المتحدة بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية طلبًا لما زعمت أنه مساعدة تقنية، لم تكن إلا مجرد محاولة لتعزيز اتهامات لا أساس لها ضد روسيا عن طريق استغلال مصداقية هذه المنظمة وفي نفس الوقت لصرف الانتباه عن الشك المبرر تمامًا بأن هذه الأنواع من المواد الكيميائية كانت قد طُورت في مختبرات وزارة الدفاع البريطانية بورتون داون.

وتشير الحركة إلى أن معاهدة تجارة الأسلحة، التي تهدف إلى تنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، قد دخلت حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتدعو الحركة إلى تنفيذها المتوازن والشفاف والموضوعي بما يتفق تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحق الأصيل لكل دولة في الأمن والدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا. وتؤكد الحركة كذلك على أنه ينبغي ألا يمس تنفيذ المعاهدة، بأي حال من الأحوال، الحق السيادي للدول في حيازة وتصنيع وتصدير واستيراد الأسلحة التقليدية والاحتفاظ بها وبمكوناتها لأغراض الدفاع عن نفسها ولاحتياجاتها الأمنية.

وتشجع دول الحركة الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها، الدول الأخرى على أن تصبح أطرافًا في الاتفاقية وبروتوكولاتها. وترى الحركة أن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تثير عددا من المسائل الأخلاقية والقانونية والتقنية والدولية والمسائل المتصلة بالسلم والأمن، التي ينبغي النظر فيها بدقة ودراستها في سياق الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتؤكد دول الحركة الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة دعم إنشاء فريق خبراء حكوميين مفتوح باب العضوية يعنى بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، في سياق أهداف الاتفاقية ومقاصدها.

وتقر الحركة بالاختلال الكبير في التوازن بين البلدان الصناعية وبلدان عدم الانحياز في إنتاج الأسلحة التقليدية وحيازتها والمتاجرة بها، وتدعو الدول الصناعية إلى إجراء تخفيض كبير في إنتاج الأسلحة التقليدية وحيازتها والمتاجرة بها، بهدف تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ونؤكد على أهمية العمل على ضمان خفض البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة

استغلالها للتحقيق في الحوادث التي وقعت في خان شيخون ودوما وغيرها من المدن السورية. وتلك الأدوات، إلى جانب نهج المزاعم "المرجحة للغاية" ليست فقط عديمة الفائدة في إجراء تحقيق موضوعي متعدد الأطراف في مثل هذه الحوادث، بل إنها تمكن الجناة من الإفلات من العقاب. وإذا كانت أي دولة أوروبية أو دول أخرى ترغب في ممارسة مثل هذه الأساليب فهذا شأنها، لكننا نرفض زجها في الشؤون الدولية.

وتدين روسيا استخدام أي جهة للسلاح الكيميائي أو لأي مادة كيميائية كسلاح، ونحن ندعو إلى معاقبة مرتكبي هذه الجرائم غير الإنسانية. ومع ذلك فإننا نعارض توجيه اتهامات عشوائية وغير مثبتة ضد أي شخص بسبب هذه الأعمال. وستواصل روسيا دعمها لإجراء تحقيق موضوعي وغير متحيز وشامل في أي حادث متعلق بالأسلحة الكيميائية، وفقاً لجميع الاتفاقيات التي تحظر الأسلحة الكيميائية. ولا يتعارض ما فعله البريطانيون فيما يتعلق بحادثة سالزبوري مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية فحسب، بل يتعارض مع التزامات لندن الدولية في مجال الحقوق القنصلية والمساعدة القانونية في مكافحة الجريمة واحترام حقوق الإنسان. ولا تزال روسيا على أهبة الاستعداد لإجراء مشاورات ثنائية مع المملكة المتحدة على أساس الأحكام المناسبة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، والاتفاقية القائمة الخاصة بالعلاقات القنصلية المبرمة في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة، والاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٥٩. ومع ذلك يجب أن نؤكد أيضاً أن الاتحاد الروسي يحاول منذ أكثر من ستة أشهر بالفعل إقناع سلطات المملكة المتحدة بالموافقة على التعاون معه والمشاركة في التحقيق في قضية سكريبال.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): تنفي حكومة بلدي بشكل مطلق المزاعم والاتهامات الكاذبة التي ساقته بعض

وقد أشرنا كثيراً إلى مدى أهمية مراعاة العناية في تقييم جميع المسائل المتصلة بإنتاج أنواع جديدة من العوامل المؤثرة على الأعصاب المعروفة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، قدم الاتحاد الروسي رسمياً إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قائمة مؤلفة من ٣٠٠ صفحة تضم حوالي ١٠٠٠ مركب جديد من المواد السامة، وهي قائمة من المنطقي النظر فيها بهدف إدخال تغييرات على قوائم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومنذ أن بدأت سلطات المملكة المتحدة التحقيق في الحادث في سالزبوري، لم تقدم أي دليل قاطع من أي نوع على أن روسيا شاركت في تسميم عائلة سكريبال. ويستند كل ما يسمى بالأدلة إلى تكهنات وتخمينات يمكن اختصارها بعبارة "من المرجح إلى حد كبير"، التي لم يقبل بها قط أي نظام قانوني بوصفها دليلاً كافياً على الاتهام.

ومن المسبب جداً أن تقبل حكومة أي بلد أوروبي اتهاماً قائماً على مثل هذه الأدلة الواهية، إن لم نقل التافهة، ولا نرى أي سبب يدعو روسيا إلى قبول ذلك. ومن الواضح أن عبارة "مرجح للغاية" استُخدمت هاهنا لأغراض سياسية بحتة لأنه من المستحيل في الواقع أن تقدم حكومة المملكة المتحدة أي دليل ملموس. ونحن في حيرة من موقف الدول التي تردد المزاعم البريطانية وتؤكد ثقتها التامة في الحقائق التي نشرتها المملكة المتحدة فيما يتعلق بقضية سكريبال. وما فعله حقاً هو الرضى باستخدام أدوات للتحقيق في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية من قبيل التلاعب وتزييف الحقائق والتفسيرات الخاطئة للوقائع، ورفض استخدام الإجراءات المعيارية التي أثبتت جدواها على مر الزمن، وتجاهل شهادات شهود العيان.

أين رأينا هذا السلوك من قبل ومنذ هُنيهة؟ إنهما تصرفات نمطية في التحقيقات في حالات استخدام المواد الكيميائية والأسلحة في سورية، وهي مجمل قواعد اللعبة المزيفة التي تم

المعروفة المختصة في السلم والأمن الدوليين، إن هذا القرار كما أشرنا منقوص الشرعية حيث اعتمد بأقل من نصف عدد الدول الأطراف في المنظمة. ولهذا السبب تحديدا لم يتبن المجلس التنفيذي يوم أمس كما أشرت في بياني منذ قليل مشروع القرار الخاص ببرنامح وميزانية عام ٢٠١٩ الذي يتضمن بندا خاصا بتمويل ما يسمى آلية تحديد المسؤولية التي أنشأها القرار. ويرى بلدي أن هذا القرار لن يفيد إلا في إضافة تعقيدات جديدة على قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أداء دورها، مما سيؤدي إلى إصابتها بالشلل وإلى تعزيز حدة الانقسام بين الدول الأعضاء فيها ودفع المنظمة نحو المزيد من الاستقطاب مما يعني أن هذا القرار غير قابل للتطبيق عمليا.

وكما هي العادة، وفي محاولة بائسة للتغطية على انتهاك النظام التركي لقرارات الشرعية، حاولت ممثلة النظام التركي اليوم في بيان مليء بالمغالطات والنفاق توجيه الاتهام إلى الدول الأخرى، لقد انتهك النظام التركي جميع التزاماته الدولية في مجال أسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب حيث ينشر النظام التركي أسلحة نووية على أراضيه في انتهاك صارخ لمعاهدة عدم الانتشار، وينتهك هذا النظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من خلال تزويده تنظيمي داعش وجبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية الأخرى المرتبطة بهما بالمواد الكيميائية السامة، وكذلك يسمح النظام التركي لهؤلاء الإرهابيين باستخدام الأراضي التركية لإجراء تجارب كيميائية.

وكذلك يسمح النظام التركي لهؤلاء الإرهابيين باستخدام الأراضي التركية لإجراء تجارب كيميائية. وكذلك يشارك النظام التركي أجهزة استخبارات أخرى وخبراء كيميائيين من دول معروفة بتدريب الإرهابيين على تجهيز المواد الكيميائية السامة واستخدامها. لقد استخدم النظام التركي أراضيه للإشراف على

الدول في جلسة اليوم حول استخدام الجيش العربي السوري لمواد كيميائية سامة ضد المدنيين السوريين في أي منطقة في سورية، ونؤكد من جديد بأن الجيش العربي السوري ليس لديه نوع من أنواع الأسلحة الكيميائية ولم يستخدمها سابقا ولن يستخدمها لاحقا لأنه لا يمتلكها أصلا.

تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بدور تخريبي في العالم وذلك من خلال رعايتها ودعمها للجماعات الإرهابية المسلحة في سورية وتزويد تلك الجماعات الإرهابية المسلحة بالمواد الكيميائية السامة ومساعدتها في نقل وتخزين وخلط تلك المواد بهدف استخدامها ضد المدنيين السوريين واتهام الحكومة السورية بذلك.

وما زالت بعض الوفود تشير إلى التقارير المشوهة لآلية التحقيق المشتركة، تلك الآلية التي لم تكن مهنية أو موضوعية في أعمالها وغير وافية لولايتها وكانت كما أشرنا سابقا عبارة عن آلية استخبارية منذ البداية ومسيطر عليها من قبل الدول الراعية للإرهاب في سورية. ونؤكد مرة أخرى أنه لو كانت الآلية نزيهة في عملها لاستمرت. وتعتبر بلادي عن القلق العميق إزاء أساليب الابتزاز والتهديد التي اعتمدها مجموعة الدول الغربية وخصوصا دول العدوان الثلاثي على سورية، وهي كما تعلمون الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. تلك الأساليب التي اعتمدها هذه الدول لتمرير قرار في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف تتيح لها تسييس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واستخدامها مطية للقيام باعتداءات على الدول بذرائع استخدام الأسلحة الكيميائية. إن القرار يتناقض مع أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ويشكل سابقة خطيرة في النظام الدولي جراء إعطاء منظمة تقنية معنية بمسائل علمية وفنية صلاحيات إجراء تحقيقات جنائية وقانونية ليست من اختصاصها لتحديد المسؤولين عن حالات استخدام الأسلحة الكيميائية، وذلك في تجاوز واضح لاختصاص الهيئات الدولية

إن النظام الفرنسي متورط منذ بداية الأزمة في بلادي. وقد انتقل من دعم الجماعات الإرهابية المسلحة والتغطية الإعلامية لها إلى تزويدها بالسلاح والذخائر، ومن ثم تورط وزير خارجيتهم السابق لوران فاييوس بنقل مواد كيميائية سامة إلى سورية تم استخدامها في عام ٢٠١٣.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد حتى أرد على التعليقات التي قدمها الممثل الإيراني.

أولاً، إن الإيحاء بأن الولايات المتحدة كانت مسؤولة عن استخدام صدام حسين للأسلحة الكيميائية ضد إيران هو أمر مثير للسخرية تماماً. لقد أبدى ممثل إيران ملاحظات حول تدمير مخزون الأسلحة الكيميائية للولايات المتحدة. وكما قلت من قبل في هذه القاعة، تسير خطة التدمير في موعدها والمقرر لها أن تكتمل في عام ٢٠٢٣.

فيما يتعلق باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البيكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، تُعتبر إيران دولة خارجة. خلال السنوات القليلة الماضية، حاولت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية إحراز تقدم تدريجي، مع العلم أنه كان من المستحيل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بروتوكول التحقق. ومع ذلك، ففي كل فرصة كانت إيران تفعل ما في وسعها لمنع إحراز التقدم. على المرء أن يسأل عن سبب فعلها لذلك. لماذا تخاف إيران من إحراز مزيد من التقدم في سياق اتفاقية الأسلحة البيولوجية؟ إيران وحدها تستطيع الإجابة على ذلك.

أخيراً، إيران هي نظام يقدم الدعم لبلدان استخدمت الأسلحة الكيميائية. إنها تدعم الإرهاب الدولي. وقد عرضت عدداً من الحوادث التي كانت إيران مسؤولة عنها. هذا بلد أخفى في الماضي برنامجه للأسلحة النووية. وقد أخذت الدبلوماسيين الأمريكيين رهائن، كما نتذكر جميعاً من عام ١٩٧٩، عندما

نقل وتهرب معظم المواد الكيميائية السامة إلى الداخل السوري وتسليمها إلى الإرهابيين.

لقد طالبنا سابقاً منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن بالضغط على النظام التركي للكشف عن نتائج التحقيقات التي كنا قد طلبنا إجراءها بخصوص موضوع لتري السارين اللذين تم ضبطهما في الأراضي التركية بجوزة عدد من الإرهابيين، والأسئلة تتمحور حول أسباب إفراج النظام التركي عن هؤلاء الإرهابيين، ونسأل ما آل إليه مصير السارين.

لقد تورط النظام الهولندي منذ فترة طويلة في نقل المواد الكيميائية السامة إلى الكيان الإسرائيلي وإلى دول أخرى. ونسأل لماذا لم تقم هولندا حتى الآن بإعلام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بنوعية المواد الكيميائية التي سلمتها لإسرائيل وللدول الأخرى حتى يعلم الجميع ما هي طبيعة البرامج العسكرية الكيميائية؟ لقد نشرت منذ فترة وسائل إعلام هولندية معلومات بشأن تورط النظام الهولندي في تقديم الدعم والتمويل والمساعدة اللوجيستية لعدد من الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية، على الرغم من أن المدعي العام الهولندي قد صنف بعض هذه الجماعات ككيانات إرهابية مرتبطة بالسلفية الجهادية. ويحق لنا أن نسأل ممثلة هولندا: ألا يشكل تصرف الحكومة الهولندية هذا خرقاً لمسؤولياتها كعضو في مجلس الأمن، مسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين؟

قام النظام البريطاني في بداية شهر نيسان/أبريل من هذا العام بالضغط على إرهابيين - الخوذ البيضاء - الذين كما تعلمون جميعاً قد أنشأهم ضابط استخبارات بريطاني، قام النظام البريطاني بالضغط عليهم، وبالأخص بتاريخ ٢ و ٣ و ٤ نيسان/أبريل، لكي يقوموا بإجراء تمثيلية كيميائية من أجل خلق الذرائع للقيام بالعدوان الثلاثي على بلادي، الذي قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. النظام البريطاني معروف للجميع. إن سياسات النظام البريطاني هي سم لا ترياق له.

ومن قناعات أخلاقية ودينية، بينما يستند أيضاً إلى الخبرة التاريخية الكبيرة. خلال عدوان صدام حسين على إيران، أمطر مدنا بالصواريخ، وكان بعضها يحمل مكونات كيميائية قدمتها بلدان غربية معينة، ولا سيما الولايات المتحدة. بيد أن إيران قد حرمت بشكل فعال حتى من شراء أبسط وسائل الدفاع عن النفس لردع المعتدين عليها على الأقل. ولا يزال تطبيق مثل هذه القيود التي تفرضها جميع الدول الغربية على إيران مستمرا.

وبالإضافة إلى عدوان صدام الذي كان مدعوماً بشكل فعال من طرف الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، فقد خضعت إيران للتدخل العسكري الأمريكي في بضع مناسبات طوال الأربعين سنة الماضية. وواجهنا خلال هذه العقود أيضاً تهديدات مستمرة من الولايات المتحدة، ولا سيما من خلال شعارها البالي المبني على فكرة أن جميع الخيارات مطروحة على طاولة البحث. ويجب علينا أيضاً أن نتذكر أنه ولسنوات طوال حرضت دول معينة في المنطقة الولايات المتحدة على الهجوم على إيران. وزيادة على ذلك، نود أن نشير إلى تهديدات إسرائيل التي استمرت عقوداً ضد إيران، وأحدثها التهديد باستخدام الأسلحة النووية وإبادة إيران نووياً. وهو ما نعتبره بالتأكيد مجرد أمنيات.

ونتيجة لذلك، فقد تعلمنا الدرس من خلال التعامل مع القيود المستمرة المفروضة على حيازة الأسلحة الدفاعية التي نحتاجها، من جهة، وكيف نحمي أمتنا من التهديدات الخارجية المستمرة من جهة أخرى. وتعلمنا أنه لا يمكن لأي حكومة إيرانية أن تترك شعبها أعزلاً، لا يستطيع الدفاع عن نفسه طالما أنها تقع في منطقة مضطربة مثل الخليج الفارسي. وتمثل مسؤوليتنا الأساسية في حماية مواطنينا.

ولذلك، فقد طورنا نظام قذائف دفاعي وطني، وهو برنامج شرعي وقانوني يكفله حقنا الأصيل بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن كافة نفقاتنا الموجهة لأجهزة

استولت على سفارة الولايات المتحدة. أخذت هؤلاء الأفراد رهائن لفترة تجاوزت عدة مئات من الأيام. إنها تعتقل الأجانب بدون تهمة. بكل بساطة، هل هذا نظام يمكن الوثوق به وتصديقه؟ إنها تود أن تصور نفسها على أنها دولة معتدلة محبة للسلام، لكنها ليست كذلك مطلقاً.

فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها الممثل السوري، فهو ثابت تماماً في إعادة تأكيد وإطلاق الدعاية التي تنشرها آلة الدعاية في دمشق. لقد استخدمت سورية أسلحة كيميائية. ولا يمكن إنكار ذلك. إنها حقيقة، بغض النظر عن مدى إنكار الممثلين السوريين لها. كل بلد تقريباً، وخاصة تلك الممثلة في هذه القاعة، يعرف أن سورية مسؤولة عن تنفيذ هجمات بالأسلحة الكيميائية ضد شعبها. المدافعون عنها قليلون للغاية، ومن المهم أن نلاحظ من هم هؤلاء المدافعون.

السيدة يارون (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): رداً على العدد القليل من المتكلمين الذين ذكروا إسرائيل في بياناتهم، أود أن أذكر الحقيقة الدامغة المتمثلة في أن إسرائيل هي من الدول الموقعة على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة منذ عام ١٩٩٣، كما أنها من الدول الموقعة على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. ولدى إسرائيل آلية وطنية قوية لمراقبة الصادرات، والتي تجسد قواعد وأهداف والتزامات اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد روباتجزي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): خلال مداولتنا، أثار عدد قليل من البلدان الغربية القلق بشأن برنامج إيران للصواريخ الباليستية. لقد جادلوا أيضاً بأن إطلاق الصواريخ الإيرانية الباليستية لا يتوافق مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). لذلك، أخذ الكلمة لأدلي ببعض التعليقات لتوضيح هذه المسألة.

اسمحوا لي أولاً أن أشرح أساس الموقف الدفاعي لإيران. ينبع موقفنا الدفاعي من حسابات رصينة وجغرافية إستراتيجية

و من الجدير بالذكر أنه نظرا لضغوط الولايات المتحدة الشديدة، نظر مجلس الأمن في إطلاق الصواريخ الباليستية لإيران في مناسبات مختلفة. ووفقا للتقرير الثالث للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) ”لم يكن هناك توافق في الآراء داخل مجلس الأمن بشأن كيفية اتصال هذا الإطلاق بالذات بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)“. في (S/2017/515، الفقرة ٩)

وصرّح مبعوث الولايات المتحدة الخاص لإيران مؤخرا في تفسير للفقرة ذات الصلة من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أن القرار يدعو ”ببساطة“ و ”رفق“ إيران إلى عدم القيام بنشاط معين. وذلك هو تفسير مبعوث الولايات المتحدة الخاص. وتدرك اللجنة أن ممثلي الولايات المتحدة مدمنون بشدة على الكذب، ولكنهم يجهرون بالحق في بعض الأحيان لغرض ما خدمةً لسياساتهم الخاصة. ثم يحتتم حديثه بقوله أن لغة القرار بالكاد تكون حظرا قابلا للنفاد. وتلك حقيقة أخرى أضطر للاعتراف بها.

وتعليقنا الأخير هو أنه بينما نقارن الفقرات ذات الصلة من القرارين ١٩٢٩ (٢٠١٠) و ٢٢٣١ (٢٠١٥) في بيئة جامعية، فإن أساتذة القانون يرون أيضًا أنه بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لم تعد إيران تحت الحظر القانوني لمجلس الأمن فيما يتعلق بأنشطة القذائف الباليستية.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لن أضيع الوقت في الرد على الاتهامات التي لا أساس لها والتي وجهها الوفدان الروسي والسوري. فقد بين زميلنا الفرنسي الموقر الحقائق عما تم اكتشافه بخصوص استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

قبل بضعة أيام، في حق الرد في المناقشة العامة انظر A/C.1/73/PV.5، وأوضحت الحقائق المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في ساليبري والتي جمعت بمجهود مضنٍ ونزيه وموضوعي للشرطة البريطانية. ولن تنصت المملكة المتحدة لمحاضرات من

دفاعنا في الوقت الحالي لا تمثل سوى جزء ضئيل مقارنة مع ما ينفقه عملاء الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق المجاورة في سباقهم لحيازة أكثر الأسلحة تطورا تصل قيمتها لمئات البلايين من الدولارات بما في ذلك القذائف بعيدة المدى.

وبالنسبة إلى الدور الذي تؤديه القذائف في إطار قوامها الدفاعي، فإن برنامج إيران للقذائف يعدُّ قدرة دفاعية تقليدية. فقذائفها موجهة لأغراض دفاعية فحسب وتستطيع بواسطتها ردع التهديدات الخارجية. وقد أتاح لنا قرار إيران الحكيم بالتركيز على دقة التصويب عوضا عن المدى القدرة على رد الهجمات بدقة متناهية. وفي حين أن الأسلحة النووية ليست بحاجة إلى الدقة فهي لا غنى عنها بالنسبة للرؤوس الحربية التقليدية.

إن الاستخدام الوحيد للصواريخ التي صنعتها إيران منذ حرب الثمان سنوات التي فرضت علينا كان إجراء عسكريا محدودا يدخل ضمن نطاق الدفاع المشروع عن النفس ضد جرائم الإرهابيين التي ارتكبوها في العراق. ولذلك فإن تصوير قذائف إيران الباليستية على أنها تهديد إقليمي هو سياسة مضللة وعدائية تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الإقليميون.

ختاما، وفيما يخص الحجج المثارة بشأن العلاقة بين القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وإطلاق قذائف إيران الباليستية، فإن القرار ”يدعو“ فقط إيران إلى عدم القيام بأي نشاط متعلق بالقذائف ”المصممة“ لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية. فالقذائف المصممة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية هي موضع اهتمام القرار. وقد بينت إيران مرارا وتكرارا أنه لم تصمم أي من قذائفها لتكون لديها مثل هذه القدرة. ولذلك، لا تتعارض أنشطة إيران ذات الصلة بأي حال مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). فنحن نحترم القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ونحترم التزاماتنا الدولية.

تعليماتي ومع موقفنا طويل الأمد إزاء تعدد اللغات في الأمم المتحدة.

وحتى لا أضيع الوقت، لن أرجئ حق الرد إلى ممثل سوريا، الذي قدم اقتراحات سخيفة فيما يتعلق بدعم بلدي المزعوم للإرهاب.

إننا نكافح الإرهاب، في أي مكان وفي أي وقت، ونكافح تمويل الإرهاب على نحو ما تدرك اللجنة الأولى. فنحن لا ندعم الإرهاب؛ بل إننا من ضحايا الإرهاب.

وفي ملاحظة أكثر جدية، أود أيضا أن أرد على إحدى الحجج الكاذبة الهامة التي قدمها زميلي السوري بشأن مدى التطابق بين اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار الذي اعتمد في لاهاي في حزيران/يونيه، وأعرب عن رفضها.

إن سورية لا تريد أي نوع من التفتيش في أراضيها. وهذا واضح وأشار إليه زميلاي من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في التعليقات التي قدمها والتي أؤيدها تماما. ونتيجة لعدم رغبة سورية في التحقق أو عمليات التفتيش، فقد سعت إلى نشر فكرة أن الاتفاقية لم يكن القصد منها هو إسناد المسؤولية. وهذا خطأ وعار تماما عن الصحة. فهناك العديد من الأحكام الواردة في الاتفاقية وضعت بهدف إسناد المسؤولية. ولا يحتاج زميلي السوري سوى لقراءة الاتفاقية مرة أخرى وسيرى أن الأمر كذلك.

بيد أن ما قرناه في لاهاي هذا العام هو تزويد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالقدرة على إسناد المسؤولية. وأود أن أذكر بأنه لم تكن فرنسا هي من قامت بإجراء تحليل قانوني للتطابق بين الاتفاقية والقرار الصادر في لاهاي؛ بل إن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هو من قام بذلك، وكرر في مناسبات عديدة أن القرار يتفق ويتوافق تماما مع الاتفاقية.

روسيا أو أي شخص آخر حول نزاهة نظام العدالة الجنائية في بلدنا.

وبدلا من ذلك، أود أن أوضح مسألة عامة. فما نراه هو أن سوريا وروسيا لا تألوان جهدا لصرف الانتباه عن استخدامهما للأسلحة الكيميائية. إنهما تحرفان عمدا وتقوضان العمليات والمؤسسات التي يتم من خلالها التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية، وتتخبطان هنا وهناك محاولتين توجيه اتهامات يائسة ضد الآخرين عن أي شيء يمكنهما التفكير فيه لصرف الانتباه عنهما. إنهما يائستان لأنه كشف أمرهما.

وعلى مدى اليومين الماضيين، أدانت جميع الوفود التي تحدثت في هذه المجموعة بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى، استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي شخص. وأعتقد أن هذا صحيح، وأعتقد أن الجميع يرى الأمر كذلك. ويجب ألا يندفع أحد في هذه الغرفة أو أي شخص آخر في هذا العالم الفسيح بما يقوله الروس والسوريون حول هذا الموضوع. إن معاييرنا - ومعايير العالم - ضد استخدام الأسلحة الكيميائية، التي استمرت لقرن من الزمان، تقوضها اليوم دول تستخدم الأسلحة الكيميائية أو تخلق الأعذار لآخرين يستخدمونها. فقد استخدمت سوريا الأسلحة الكيميائية ضد شعبها، واستخدمت روسيا الأسلحة الكيميائية في بلدي، ويجب أن نخضع للمساءلة عن ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يحتاج المترجمون الشفويون إلى المغادرة عند الساعة ١٣/٠٠. ولذلك أقترح أن يستمر حديثنا بلغة واحدة من بين لغتين معتمدين في الأمم المتحدة، وهما الفرنسية أو الإنكليزية. ويمكن للأعضاء اختيار اللغة التي تناسبهم.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالإنكليزية): استثناء، سأحدث بالإنجليزية، على الرغم من أن هذا يتعارض مع

أود أن أستخدم حقي في الرد بلغتي الأم، وإذ إنه لا توجد حاليا ترجمة شفوية متاحة فسوف احتفظ بحقي في استخدام حقي الثاني في الرد بعد توفير الترجمة الشفوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نستمع الآن إلى المداخلات الثانية ممارسة لحق الرد، التي تقتصر على خمس دقائق.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. فيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها الممثل الإيراني بشأن القذائف التسيارية، سأكتفي بالقول إن حماية المواطنين شيء، وتصدير القذائف التسيارية إلى الوكلاء، مثل حزب الله وحماس والمتمردين الحوثيين والجماعات الإرهابية في سورية شيء آخر.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتكلم بالفرنسية، ولكن لسوء الحظ فإن معرفتي بهذه اللغة الموسيقية والحميلة محدودة. لذلك سأتكلم بالإنكليزية.

لقد استمعنا إلى البيان الذي أدلى به زميلي ممثل بريطانيا العظمى ويمكننا استخلاص استنتاجين منه، هما: أولاً، لا تزال السلطات البريطانية لا تملك أي دليل على تورط روسيا فيما يسمى قضية سكريبال؛ وثانياً، يود زميلي البريطاني خداع المجتمع الدولي عن طريق السلطات البريطانية وتلك البلدان التي تدعم بريطانيا العظمى في التحقيق في هذه القضية.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد اتهم ممثل الولايات المتحدة إيران، في أول استخدام له للحق في الرد، بعرقلة التقدم المحرز في سياق اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتساءل عن سبب قيامنا بذلك. وأعتقد أنه ينبغي عكس مسار هذا السؤال وأن يتم توجيهه إلى ممثل الولايات المتحدة. فالواقع أن إيران قد بذلت كل جهد ممكن لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية بطريقة موثوقة. وفي العام

السيدة شاليسكان (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن الادعاءات الوهمية والتي لا أساس لها من الصحة التي قدمها ممثل النظام السوري ليست سوى جهود عقيمة لتشويه الحقيقة الواضحة بشأن الفظائع التي ارتكبتها النظام، والتي تصل إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

فقد أكدت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أربع مرات أن النظام استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. وتذكر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنه لا تزال هناك ثغرات وأوجه عدم اتساق وأوجه تباين في إعلان النظام عن برنامجه وما لديه من مخزونات للأسلحة الكيميائية. وفي حين أن ممثل النظام لديه قصص يرويها، فهذه هي الحقائق.

لقد شهدنا مرة أخرى هذا العام أن كل من يتكلم عن هذه الحقيقة يصفه النظام بأنه مصدر للمواد الكيميائية، أو مدرب للإرهابيين وما إلى ذلك من أجل صرف الانتباه عما يحدث في الميدان. ولا حاجة إلى التأكيد على أن تركيا تنفذ جميع التزاماتها بموجب الاتفاقيات التي هي طرف فيها، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وللنظام، الذي فقد شرعيته منذ وقت طويل، سجل موثق جيداً ومتزايد من حالات استخدام الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي يتعارض مع التزاماته النابعة من الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية التي هو طرف فيها. إن النظام هو السبب الجذري لجميع المشاكل الناجمة عن النزاع السوري، وسيحاسب على ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية بشأن نقطة نظام.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة بشأن نقطة نظام.

لقد سردنا الوقائع في قضية سولزبري مرات لا حصر لها. وتوخينا الدقة والشفافية واستمعنا إلى العديد من الوفود الأخرى اليوم تدلي بملاحظات بشأن تلك الوقائع. وحددت الشرطة ودائرة النيابة العامة الملكية بالضبط ما نعرفه عن القضية. واستكملت الحكومة ذلك بتقديم تحليل للصورة الأوسع نطاقا شاطرناه مع الجميع.

وما نسمعه من الجانب الآخر هو محض تضليل وخداع وتزييف. ولا يمكننا أن نفعل أي شيء غير توضيح الوقائع كما نراها. ويمكن للوفود الأخرى أن تحدد موقفها بنفسها. وأماننا عملية للعدالة الجنائية نزيهة وشفافة ومحيدة. وجل ما نسمعه من الجانب الآخر هو محاولة متعمدة للي الحقائق وإثارة البلبلة. لا أحتاج إلى قول المزيد. ويمكن للآخرين إصدار أحكامهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا بشأن نقطة نظام.

السيد فينانين (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أعلم بحكم التجربة أن تنظيم الوقت في اللجنة الأولى قد يشكل تحديا في بعض الأحيان.

لقد كان من المفترض أن نستمع إلى بيانات باسم المجموعات تتعلق بالأسلحة التقليدية خلال الساعة الأخيرة من جلسة هذا الصباح. وقد كنت أتساءل متى ستدلى المجموعات بتلك البيانات. هل سيدلى بها خلال الساعة الأولى من جلسة بعد ظهر اليوم أو في وقت آخر؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أبلغتني الأمانة العامة بأنه سيدلى بها غدا بعد الظهر. لكنني سأعلن خلال وقت وجيز عن خطة عملنا لفترة ما بعد ظهر اليوم.

وأعطي الكلمة لممثل بيوو بشأن نقطة نظام.

السيد برييتو (بيرو) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالرسالة المنتشرة على شبكات التواصل الاجتماعي عن إدعاء

الماضي أسهمنا إسهاما كبيرا وجوهريا في التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء عملية فيما بين الدورات لتعزيز الاتفاقية.

إلا أن الولايات المتحدة هي من قام في عام ٢٠٠١ بعرقلة اختتام المفاوضات بشأن إيجاد بروتوكول ملزم قانونا لتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. والولايات المتحدة هي من استمر في عرقلة استئناف المفاوضات من أجل إيجاد بروتوكول ملزم قانونا لتنفيذ الاتفاقية.

ومن ثم فإن السؤال المطروح هو: لماذا تخشى الولايات المتحدة التفاوض على صك ملزم قانونا من هذا القبيل ولماذا تحاول منع المجتمع الدولي من اختتام تلك المفاوضات ووضع صك ملزم قانونا من شأنه أن يعزز الاتفاقية؟ وهذا سؤال تطرحه العديد من الدول الأعضاء. ومع ذلك ليس لدى الولايات المتحدة إجابة على السؤال وتحاول تجنبه، متجاهلة جميع القوانين الدولية، لأن الولايات المتحدة تنتهك القانون الدولي. وهذه هي المشكلة التي نواجهها مع ذلك البلد.

وفيما يتعلق بالالتزام بأن إيران تمد الإرهابيين بالقذائف، فإننا نرفض رفضا تاما وكلنا هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة. فلم تقم إيران نهائيا بتزويد الإرهابيين بالقذائف ولن تفعل ذلك أبدا في المستقبل. والولايات المتحدة هي من يزود الإرهابيين بالأسلحة في سورية. وأطلب من الأعضاء الاستماع إلى تعليقات رئيس أحد البلدان المجاورة لنا، الذي اشتكى مرارا وتكرارا من تزويد الولايات المتحدة الإرهابيين في سورية بالأسلحة. وهذا الرئيس ليس رئيس إيران؛ بل رئيس بلد عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي. إن الولايات المتحدة متعجرفة ولا تحترم القانون الدولي بل إنها لا تراعي مصالح حلفائها.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أثني على زميلي الروسي على لغته الإنكليزية الممتازة.

بيرو. لذلك نحتاج إلى التحلي بالصبر وتجنب العجلة في النظر في التعليقات والمقترحات التي نتلقاها، ولذلك أطلب في بعض الأحيان تكرار هذه التعليقات حتى يتسنى استيعابها بالكامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستعقد الجلسة التالية للجنة بعد ظهر اليوم، الساعة ١٥/٠٠ في غرفة الاجتماعات ٢. وستواصل اللجنة مناقشتها المواضيعية بشأن الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح). وردا على السؤال الذي طرحه ممثل فنلندا، سنواصل مناقشاتنا بشأن الأسلحة التقليدية، إذا سمح الوقت بذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.

وفاة الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السفير خابيير بيريس دي كويار، يسرني أن أبلغ اللجنة الأولى أن السفير بيريس دي كويار على ما يرام وفي أتم صحة. وقد أعلنت أسرته أنه بصحة جيدة. المعلومات التي عممتها بعض وسائل الإعلام كانت مجرد أخبار زائفة قدمها موقع مزيف على تويتر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أسمع هذه الأنباء الطيبة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يسرني سماع الأخبار الطيبة التي نقلها زميلنا ممثل